جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

االموضوع:

دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية

دراسة حالة: المؤسسة القرض الشعبي الجزائري بالعطاف

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتين

- **مداور نسرين**
- **كوري نسرين**

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بغدادي بلال (أ محاضر أ) رئيسا

د. قبلي نبيل (أ محاضر ب) مشرفا

أ. زروقي نسرين (أ مساعد ب) ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر

باسم الله الرحمان الرحيم

الشكر لله العلي القدير الذي منحنا القوة لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ قبلي نبيل الذي تكرم بالإشراف علينا في هذا البحث، ولم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته ومساعداته

كما نشكر كل من ساعدنا على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

أن نشكر أساتذة العلوم المالية والاقتصادية الذين نكن لهم فائق التقدير والإحترام.

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة أو تشجيع لإتمام هذه المذكرة من أجل نيل شهادة الماستر في الإقتصاد تخصص محاسبة وتدقيق.

وفي الأخير أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يرزقنا العلم النافع ويمحو عنا الجهل.

إهداء

لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار أرجو من الله أن يطول في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوى أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "**والدي العزيز** "

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبائب * **أمي العزيزة** *

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي أختاي أحلام وصونية

إلى بهجة وفرحة البيت إبن أختي إياد

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم زميلاتي ورفيقات دربي

مداورنسرين

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من وجب إليه الشكر والفضل خالق كل هذا الكون سبحانه وتعالى

وإلى أمي الغالية التي كانت لي عونا وسندا أطال الله في عمرها وإلى أبي العزيز الذي أحسن تربيتي وتعليمي حفظه الله وإلى الذين بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة التي لا حدود لها إخوتي وأخواتي وإلى زوجي الذي لاطالما وقف بجانبي وكان سندا لي في هذه الحياة حفظه الله ورعاه لي

وإلى كتكوت البيت الصغير ونبض قلبي إبني الحبيب أطال الله في عمره ورعاه

وإلى أهل زوجي الذين كانو بمثابة والداي رعاهم الله وحفظهم

وإلى صديقتي الغالية ورفيقة دربي وشريكتي في العمل نسرين وإلى كل أساتذتي الذين نهلنا منهم العلم والمعرفة طيلة خمس سنوات

إلى كل من يعرفني من قريب او من بعيد راجية من الله عز وجل القبول والثبات.

كوري نسرين

الملخص

يهدف هذا البحث الى إظهار الدور الذي تلبيه الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية، والتي تعمل على وضع الإجراءات والخطط التي تساهم في تحقيق الأهداف واللوائح والسياسات التي تم وضعها، وذلك باتباع مجموعة من الخطوت والأدوات للتحكم في المؤسسة من خلال حماية الأصول من أية مخاطر من بينها المخاطر الائتمانية التي لا يقل أثرها عن باقي المخاطر، وإن الحد منها أصبح أمرا هاما وضروريا

وأهم النتائج المتوصل إليها هي أنه تأثير إيجابي لكفاءة المراقب الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر الائتمانية وذلك من أجل يوجد الحد منها.

كما أن الهدف من دراستنا التطبيقية هو معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في القرض الشعبي الجزائري بالعطاف

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، مخاطر الائتمان

Résume

Cette recherche Vise à montrer le rôle que joue le contrôle interne dans la limitation des risques de crédit, et qui Fravaille à l'élaboration de procédures et de plans qui contribuent à l'atteinte descobjectils, des réglementation et politiques qui ont été fiscés, En Suivant un ensemble d'étapes et d'outils pour centrale, l'institution en protégeant les actifs de tous les rasques, y compris les "risques de Ocedit, qui n'ont pas mois d'impact que et les limiter est devenu nime question. des risques, le reste importante et nécessaire.

les resultats les plus importants que ont et atteints Sont tredites comme predominant pour 2 y a un effet positif de la fora des classes. infectieux et c'est hors de propos le coduire. gestion des reques

قائمة الأشكال

الشكل رقم(01): يمثل جهاز لجنة المراقبة	14
شكل بياني رقم (02) يمثل: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	42
شكل بياني رقم(03) يمثل: الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة مخاطر القروض	46
شكل رقم(04) يمثل: توزيع أفراد العينة حسب السن	51
الشكل رقم (05) يمثل: توزيع أفراد العينة حسب الجنس	52
الشكل البياني رقم (06) يمثل: توزيع أفراد العينة حسب المستوى	52
الشكل البياني رقم(07) يمثل: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	53
شكل بياني رقم (08): يمثل: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	53

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): أوزان الترجيح وفق المنهج المعياري بازل 2	18
الجدول رقم(02): التقديرات المعيارية	20
الجدول(03): أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي والتصنيف الداخلي المتقدم	25
الجدول رقم (04): أوجه التشابه والاختلاف	35
الجدول رقم (05): تطور رأس المال الإجتماعي للقرض الشعبي الجزائري	38
الجدول (06): معلومات حول القرض الشعبي الجزائري	42
الجدول رقم(07): مستويات الموافقة	47
جدول رقم (08) معامل الإتساق الداخلي الفا كرونباخ	48
الجدول رقم (09) معامل الإرتباط بيوسون	48
الجدول رقم(10): توزيع الاستبانات	49
الجدول رقم (11): خصائص عينة الدراسة	50
الجدول رقم (12): درجات الموافقة	55
الجدول رقم (13): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لواقع الوقاية الداخلية في المؤسسة	56
الجدول رقم (14): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والتكرارات للمخاطر الإئتمانية في المؤسسة	58
الجدول رقم (15): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والتكرارات لدور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية	59
الجدول رقم (16): ملخص التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة بدلالة خصائصهم الشخصية	60

الفهرس

الشكر	I
الاهداء	II
الملخص	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VIII
الفهرس	VIII
مقدمة	أ- ب
الفصل الاول: الإطار النظري والفكري للرقابة الداخلية والمخاطر الإئتمانية	**04**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة الداخلية	**06**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها	**06**
المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية	**07**
المطلب الثالث: أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخلية	**08**
المطلب الرابع: مقومات الرقابة الداخلية وأجهزتها	**11**
المبحث الثاني: مفاهيم حول المخاطر الإئتمانية	**15**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الإئتمانية	**15**
المطلب الثاني: أسباب المخاطر الإئتمانية	**16**
المطلب الثالث: مفاهيم قياس المخاطر الإئتمانية	**17**
المطلب الرابع: تقدير وتقييم المخاطر الإئتمانية	**26**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**29**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**29**
المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف	**31**
المطلب الثالث: القيمة المضافة	**32**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري	**35**
تمهيد	**36**
المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري	**37**

المطلب الأول: البطاقة التقنية لبنك القرض الشعبي الجزائري	**37**
المطلب الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري	**42**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة مخاطر القرض وتحليله	**44**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	**47**
المطلب الأول: أدوات الدراسة	**47**
المطلب الثاني: إختبار ثبات أداة الدراسة	**49**
المطلب الثالث: حدود الدراسة	**51**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة	**55**
المطلب الأول: خصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	**55**
الطلب الثاني: المعالجة الإحصائية	**57**
المطلب الثالث: التأكد من صحة الفرضيات	**61**
خلاصة الفصل	**63**
الخاتمة	**65**
قائمة الملاحق	**67**
قائمة المصادر	

مقدمة

توطئة

تعلب المؤسسات الاقتصادية دورا مهما في إقتصاد الدول الا أن تحقيق معدلات نمو مستدامة مرتبطا أساسا بأداء مؤسسات الإقتصادية، وفي نفس السياق تواجه المؤسسة الإقتصادية مخاطر متنوعة ومتعددة يكون مصدرها إما داخلي أو خارجي وذلك بسبب عدم استقرار محيطها الإقتصادي، الذي يتميز في الغالب في حالة عدم التأكد فمن هذا فمقدار النجاح الذي تحققه أي مؤسسة مرتبط بمدى كفاءة وقدرة مختلف الأنظمة والسياسات الموضوعة من قبلها في مواجهة مختلف المخاطر والتحديات، وهذا تكمن أهمية وظيفة الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية والبشرية للمؤسسة، وبالأخص تقييم المخاطر ومحاولة تقليلها أو الحد منها وهذا من خلال التحكم في المخاطر لاسيما المتعلقة بأنشطة المؤسسة ومحيطها.

وفي ظل هذا أظنه ليس من الغريب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا لحد من المخاطر لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك، وعليه تشهد وظيفة التدقيق منذ القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد صدور المفهوم الجديد لتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين، والتي تنظم وتوسع مهام التدقيق الداخلي بالإضافة إلى الحد من المخاطر.

تعد المخاطر الإئتمانية من بين أهم المخاطر التي تعيق أنشطة المؤسسة، فإن إدارة المؤسسة ملزمة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر بإستمرار، وهو الدور الذي يمكن إحاطته إلى وظيفة الرقابة الداخلية، ولذا فإن مشكلة البحث تتمثل في دور الرقابة في كيفية الإنتقال بوظيفة الرقابة الداخلية في كونها مجرد نشاط رقابي مالي إلى مستوى أوسع، يتمثل في التقليل والحد من المخاطر الإئتمانية وهذا ما يحسن ويعزز مكانة عمليتها ويحقق قيمة مهامة للمؤسسة ولجميع الأطراف وأصحاب المصالح وعلى ضوء هذا يمكننا صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

كيف تساهم الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمائية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على السؤال الرئيسي يتم تقسمه إلى أسئلة فرعية كما يلي:

ما المقصود بالرقابة الداخلية؟

ماهي المخاطر الإئتمائية؟

هل تساهم الرقابة الداخلية في الحد المخاطر الإئتمانية في القرض الشعبي الجزائري بالعطاف؟

والإجابة على إشكالية البحث إعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تحاول إثبات محتها في البحث:

الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها المؤسسة للحماية من المخاطر قصد تحقيق الأهداف

- المخاطر الإئتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد ما ينتج عنها خسارة مالية
- تساهم وظيفة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية في القرض الشعبي الجزائري العطاف

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية عند مستوى معنوية

مبررات إختيار الموضوع: اختلفت أسباب اختيار الموضوع من أسباب موضوعية الى أسباب ذاتية من كل بنودها على النحو التالي:

الأسباب الموضوعية:

- حاجة المؤسسات الاقتصادية للرقابة الداخلية قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحويلات الاقتصادية التي شهدها المحيط الاقتصادي
- الضعف الذي تعيشه الرقابة الداخلية رغم حداثتها

الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي لهذا النوع من المواضيع وموضوع الرقابة
- الرغبة في مواصلة البحث في هذا المجال
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص الذي ندرسه
- إثراء المكتبة بالمزيد من المواضيع التي تتناول عملية الرقابة في الحد من المخاطر الائتمانية

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهمية ودور الرقابة الداخلية في التخفيف من مخاطر الائتمان
- التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية
- توضيح مكانة وفعالية الرقابة الداخلية في البنوك
- مدى توفر إستراتيجيات وخطط لدى البنوك المحلية في تخفيف مخاطر الائتمانية
- تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان وتحديد أوزان ترجيحية لها
- تحديد أسس قياس مؤشرات المخاطر الائتمانية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع المختار في أن وظيفة الرقابة في البنوك تلعب دورا هاما في تحقيق الامن والسلامة، ونزاهة ومصداقية المعلومات لكشف الإنحرافات ومحالة إستدراكها، وتزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن فيما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة لتخفيف من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك، وكذا تتبع أهمية البحث بإعتبار المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي يهتم بها الباحثون على المستوى التعليمي.

حدود الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع إعتمدنا على حدود الدراسة التالية:

الحدود الزمنية: تناولنا هذه الدراسة من جانفي 2022 إلى ماي 2022

الحدود المكنية: تمت هذي الدراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري للعطاف

الحدود الموضعية: لدينا المتغير الأول الرقابة الداخلية والمتغير الثاني المخاطر الإئتمانية المنهج الدراسي :

تستدعي طبيعة البحث إستخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الدراسة، فقد إعتمدنا فيها يخص الفصلين النظريين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال نتائج الإستبيان للقرض الشعبي الجزائري (CPA)

هيكل البحث: لقد تم تقسيم البحث على فصلين:

الفصل الأول تم إستعراض من خلاله الجانب النظري والفصل الثاني خاص بالجانب التطبيق كالآتي:

الفصل الأول: يهدف هذا الفصل على التعريف ببعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الداخلية من حيث المفهوم والأهمية والخصائص والمخاطر الإئتمانية من حيث المفهوم والأسباب ومناهج قياسها.

الفصل الثاني: في هذا الفصل قمنا بعرض وتحليل الرقابة الداخلية بالتطبيق على القرض الشعبي الجزائري بالعطاف (CPA)

صعوبات البحث: صعوبة المواضيع المتعلقة بالرقابة الداخلية والمخاطر الإئتمانية وقلة الأبحاث السابقة في الموضوع.

الفصل الأول: الإطار النظري والفكري للرقابة الداخلية والمخاطر الإئتمانية

تمهيد

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة الطرق والأساليب التي تتبناها إدارة البنك التجاري لحماية أصوله من أخطاء المالية واكتشافها فور وقوعها ثم معالجتها، ومن أجل ذلك فإن إدارة البنك بحاجة لإتباع رقابي محكم يحقق لها هذه الأهداف.

وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة

تقوم المؤسسة بتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب الإدارية والمحاسبية وذلك لضمان لحسن سير العمل في المؤسسة والتقيد بالسياسات الموضوعة، فنظام رقابة داخلية فعال يعتبر بمثابة الوقاية من احتمال وقوع الأخطاء والمخالفات والتحكم في عمليات التدقيق، لذلك يقوم المدقق بتقييم النظام قصد تحديد نطاق عمله.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها

أولا:

مفهوم الرقابة الداخلية: كان مصطلح الرقابة الداخلية يستخدم حتى وقت قريب كمترادف مصطلح" الضبط الداخلي" غير أنه طرأ في السنوات الأخيرة توسيع مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية بحيث أصبح احدى حلقاته.

يقصد بالرقابة الداخلية المراجعة الداخلية المستمرة بواسطة موظفي المؤسسة عن طريق عمل كل موظف يراجع بواسطة عدد آخر من الموظفين. [1]

تعرف أيضا أنها مختلف الإجراءات والضمانات والضوابط الإدارية والمحاسبة وغيرها، التي تعدها وتنفذها المؤسسة تحت مسؤوليتها، من أجل حماية الذمة المالية، نوعية المعلومات المحاسبية والتسييرية، ومدى مطابقتها مع تعليمات الإدارة وتفصيل تحسين طرق للأداء. [2]

تعرف الرقابة الداخلية بأنها الوسيلة التي تحمل الإدارة العليا بواسطتها على كل من المعلومات والحماية التي تعتبر حيوية لنجاح عمليات الوحدة، فالإدارة بحاجة باستمرار للحصول على معلومات عن تقديم سير العمل داخل الوحدة، بجانب مسؤولتيها عن حماية موارد الوحدة من الضياع أو السرقة، هذا بالإضافة الى سعيها لإحكام الرقابة بغرض التأكد من تنفيذ السياسات الموضوعية.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية، على أنها: ذلك النظام الذي يظم مجموعة من السياسات والاجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة، المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام والكفاءة مع الحفاظ على أمولها.

أهمية الرقابة الداخلية:

[1] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص195.

[2] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص70.

[3] مرابطي نورة، بادحان سليمة وآخرون، واقع تطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2014-2015، ص07.

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها أدى الى زيادة وإبراز الرغبة في الحصول على رقابة داخلية فعالة حيث تكتفي هذه الأخيرة أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:[1]

- متابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة؛
- زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم؛
- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنشآت قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها؛
- مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطرات وما يبين له من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعة ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعة لعمليات وأنشطة الوحدة أو المنشأة موضوع المراجعة.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية وأهدافها

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن لنظام الرقابة الداخلية عدة أنواع، كما أن لها مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: أنواع الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية يتكون من شقين مكملين لبعضهما البعض، شق محاسبي والخاص بتحقيق الرقابة المحاسبية والتي تختص بتحقيق الأهداف والمفاهيم المرتبطة بالرقابة الفعالة من حماية الأصول والسجلات وضمان دقة البيانات المحاسبية، وكذلك الشق الإداري الخاص بتحقيق أهداف ومفاهيم الكفاءة والفعالية في العملية الانتاجية أو الإدارية ويطلق عليها الرقابة الإدارية

الرقابة الإدارية: [2]تتمثل هذه الرقابة فيما تضعه إدارة المؤسسة من سياسات وقواعد وإجراءات أي الخطة التنظيمية التي توضع وتحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المؤسسة وتحدد اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل مصلحة أو قسم، وكذلك توضع التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية بهدف الرفع من كفاءة استخدام موارد وممتلكات المؤسسة وتحقيق الفعالية في الأداء، ويتحقق هذا النوع من الرقابة عن طريق العناصر التالية:

- تحديد الأهداف العامة للمؤسسة والأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام بدقة حتى يسهل تحقيقها؛
- وضع نظام لتقدير مختلف عناصر النشاط في المؤسسة بشكل دوري لتحديد الانحرافات وإجراءات المقارنات؛
- وضع نظام خاص للمعلومات يضمن سلامة اتخاذ القرارات بما لا يتعارف مع مصالح المؤسسة من تسرب المعلومات.

الرقابة المحاسبية:[3] تتمثل مختلف الإجراءات والقواعد والطرق المحاسبية المستعملة وأساليب حماية الأصول من التلاعب والاسراف وتعمل على مراجعة الدفاتر المختلفة والسجلات المالية بهدف حماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مسؤولة والالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بدقة ويتحقق هذا النوع من الرقابة عن طريق العناصر التالية:

[1] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الإطار النظري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص75-76.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص261.
[3] مرجع سبق ذكره، ص261.

- تصميم نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة؛
- تصميم نظام مستندي ملائم لعمليات المصرف؛
- وضع نظام لإعداد موازين المراجعة بشكل دوري لتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد فيها ميزان المراجعة.

الضبط الداخلي:[1] ويهدف الى حماية الموجودات من السرقة أو الضياع، أو التلف ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل وتحديد الصلاحيات والاختصاصات وفصل الواجبات المتعارضة حيث يسير العمل وتنفذ المعاملات بصورة تلقائية مستمرة، مع مراعات عدم إناطة لتنفيذ عملية كاملة من بدايتها على نهايتها لموظف واحد دون أن يراجع عمله من قبل موظف آخر ضمانا لسلامة سير العمل ولتدارك الأخطاء، وتتأثر بيئة الضبط الداخلي بالهيكل التنظيمي للمنشأة والرقابة والاشراف الإداري والموظفين في المنشأة.

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية

تكمن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في الأمور التالية:[2]

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والمسؤوليات؛
- تحقيق حماية أصول المشروع من الإختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام؛
- تأكيد دقة البيانات المحاسبية حيث يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛
- توفير مستوى معين من الكفاية الإنتاجية؛
- تحقيق المطابقة الدورية بين الموجودات المسجلة في الدفاتر وبين تلك التي تم جردها؛
- تسجيل كافة العمليات بالسرعة المناسبة وبالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات.

المطلب الثالث: أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكمها، والتي من خلالها تستطيع تحقيق أهدافها وتتمثل هذه الأسس في مجموعة من المكونات، أدوات وغيرها:

أولا: أدوات نظام الرقابة الداخلية:

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذه الأخيرة تعتمد على مجموعة من الوسائل والتي هي بمثابة أدوات له، بغية تحقيق أهدافه[3]:

---

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009، ص50.

[2] عبد الله خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 1998، ص77.

[3] عمارة عبد الرؤوف، دور المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبة بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن الزيبان، بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تدقيق جبائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص81.

1.1. الخطة التنظيمية

نظرا إلى ما تطرقنا اليه نرى أن هناك ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال الى القرارات التي تتخذ، محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، اذ تبنى هذه الخلطة على ضوء تحديد هذه الأهداف المتوخاة منها و على الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة المسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة، وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف الى أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي الى تدفق منتظم للمعلومات ولقد حددت عناصر أساسية للخطة التنظيمية وهي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف اجزائه مع ابراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة؛
- تحديد المسؤوليات بالنسبة الى كل نشاط؛
- تعيين حدود ورقابة المسؤوليات بالنسبة الى كل شخص.

2.1. **الطرق والإجراءات:**

تعتبر الطرق والاجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل الى تحقيق الأهداف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، فبإحكام وفهم تطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة إذ تتمثل هذه الطرق في طريقة الاستغلال، الإنتاج والتسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص ادارة المؤسسة بالإضافة الى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق.

كما تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضع بعض النقاط الغامضة او تغير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق هدفها المرسوم.

3.1. **المقاييس المختلفة:**

تستعمل هذه المقاييس في المؤسسة لتمكين نظام الرقابة من تحقيق أهدافها المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات؛
- مقدار النوعية الحاصلة من العمليات الفعلية؛
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية

تشمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على:

1.2. **البيئة الرقابية:** تعتبر البيئة الرقابية هي أساس نظام الرقابة الداخلية بكامله لكونها تعكس الاتجاه العام للإدارة كما انها تحدد أسلوب المؤسسة وتؤثر على الوعي الرقابي لموظفيها فيستجيبون لها من خلال تنفيذهم لإجراءات الرقابة المنصوص عليها من طرف الإدارة وبالتالي فالرقابة الداخلية تشمل كل السياسات والإجراءات والتصرفات

المرتبطة بضبط الرقابة الداخلية وتفعيل أهميتها والتي تصفها الادارة العليا واصحاب المؤسسة الاقتصادية وتتكون بيئة الرقابة الداخلية من العناصر التالية: [1]

- نزاهة الإدارة والمواطنين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها؛
- التزام بواجباتهم اضافة الى فهم أهمية تطوير وتطبيق أنظمة رقابة فعالة؛
- فلسفة الإدارة وتعني نظرة الإدارة الى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الافراد وغيرها؛
- الهيكل التنظيمي لشركة الذي يحدد إطار الإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات كي تحقق أهداف المؤسسة؛
- اسلوب إدارة المؤسسة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات؛
- السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.

2.2. تقييم المخاطر:

يعد تقييم الخطر جزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية، لتحليل الأخطاء والمخالفات، ويهتم هذا العنصر المكون تحديد وتحليل الأخطار المتعلقة بأهداف كل نشاطات المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيف حدة تأثير مستويات منخفضة، ولذلك يتوجب على المؤسسة اتباع اجراءات رقابية خاصة، بتقييم المخاطر، وهذا من خلال محاولة جلاء هذه المخاطر والتعرف عليها، ومحاولة التقليل من حدتها. [2]

3.2. النشاطات الرقابية:

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتتمثل في:

- أنشطة الرقابة على التشغيل عمليات المؤسسة؛
- أنشطة الرقابة على اعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها؛
- أنشطة الرقابة على التزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.[3]

4.2. المعلومات والاتصالات:

يهدف هذا العنصر الى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة، والحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات، وإعداد التقارير المالية والإدارية. [4]

5.2. المتابعة:

[1] فتحي رزق السوافيري وآخرون، اتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2002، ص12.

[2] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] فتحي رزق السوافيري وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص20.

وهي تعني التقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، لتحديدها ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث لمسايرة الظروف الداخلية. [1]

المطلب الرابع: مقومات الرقابة الداخلية وأجهزتها

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات والركائز والتي من خلالها يستطيع تحقيق الأهداف التي وضع من أجله، وذلك عن طريق الاعتماد على مجموعة من الأجهزة.

أولا: مقومات نظام الرقابة الداخلية

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن يحتوي على العناصر التالية: [2]

- وجود خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية التي تمثل الصلاحيات والمسؤوليات؛
- وجود ممارسات ادارية سليمة يمكن معها القيام بالمهام والوظائف والواجبات لكل وحدة إدارية؛
- وجود نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود إجراءات واضحة؛
- وجود الشخص المناسب في المكان المناسب؛
- وجود معايير واضحة لجودة الأداء؛
- وجود نظام تدقيق داخلي جيد ومتين على أساس مهني وفعال ومستقل.

ثانيا: أجهزة الرقابة الداخلية

هذه الأجهزة تهدف للمشاركة في القيام بأعمال الرقابة، وكذا العمل على تسيير ثقافة الرقابية على المستوى البنكي:

1- هيئة التداول

يتكون من مجموعة من الأعضاء يتم انتخابهم من طرف هيئة مجلس الجمعية العامة للمساهمين، فهو مسؤول عن سلامة عمليات البنك، وتحديد المسؤوليات وفق الصلاحيات المعطاة له بموجب القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة وتتضمن هذه المسؤوليات: [3]

- تحديد المسؤوليات ووضع الخطط التي تلزم إدارة التنفيذ في البنك للعمل بمقتضاها؛
- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك؛
- مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من سلامة والإجراءات المتعلقة بها؛
- اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان دقة المعلومة؛
- يشارك في فهم أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك؛
- يختبر مرتين على الأقل نشاط ونتائج الرقابة الداخلية.

---

[1] نفس المرجع أعلاه، ص20.

[2] عبد الله خالد أمين، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002، ص05.

[3] العيشي اشراق، أهمية الرقابة الداخلية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012-2013، ص17.

2- لجنة المراجعة

يتم انشاءها من قبل هيئة التداول طبقا للمادة 02 من القانون03 -02 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمسؤوليات المالية بحيث تتشكل هذه الهيئة من التداول في أداء مهامها حيث تحدد هذه الأخيرة تشكيلية هذه اللجنة وكيفية سيرها والشروط الواجبة التي تشترك بموجبها مندوبي الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك في أشغال هذه اللجنة، كما تقوم هيئة التداول بتحديد مهام لجنة المراجعة المذكورة. [1]

3- الجهاز التنفيذي:

يضم مجموعتين الذين يضمون التنفيذ الفعال لتوجيهات النشاط الخاص بالبنك اذن فهو يشارك مباشرة في تنظيم عمل الرقابة الداخلية بالبنك كما يعمل على تطبيق السياسات المحددة من طرف مجلس الادارة.

4- دائرة العمليات والوظائف: [2]

تطبيق فعالية الرقابة الداخلية والتحكم في المخاطر، وكذا المهام المرتبطة بنشاطاتها ووظائفها؛

- لها مسؤوليات صيانة وتقييم وتطبيق الرقابة الداخلية والخاصة بالفروع ومجريات العمليات والوظائف المكلفة بها؛
- المشاركة في تقييم الرقابة الداخلية.

5- مسؤولية المراجعة الداخلية:

المراجع الداخلي يعينه الرئيس المدير العام من أجل ما يلي: [3]

- السهر على تماسك وكفاءة الرقابة الداخلية؛
- تقديم تقرير حول مهمته في الجهاز التنفيذي، وعند الاقتضاء الى لجنة المراجعة؛
- تحقيق الرقابة المستمرة.

ثالثا: تنظيم هذه الأجهزة

من أجل جعل الرقابة المصرفية أكثر تنظيما وبالتالي أكثر فعالية فرض القانون 03.02 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية وهما نوعين من الرقابة الداخلية وهما الرقابة المستمرة والرقابة الدورية:[4]

1- الرقابة المستمرة:

وهي رقابة تستند الى دليل الاجراءات الذي يسمح بتدقيق العمليات وفقا للمعايير المحددة من قبل البنوك وهذا الدليل يشير الى:

- تسلسل المراحل ومنطقية معالجة المعلومات؛
- التسجيل المحاسبي للمعلومات؛
- تحديد اجراءات الرقابة المنتظمة.

---

[1] العيشي اشراق، مرجع سبق ذكره، ص17.
[2] نفس المرجع اعلاه، ص17
[3] نفس المرجع اعلاه ، ص17.
[4] نفس المرجع اعلاه ، ص18.

وطبقا للمادة 06 من القانون03.02 والمتضمن الرقابة الداخلية فإن الرقابة المستمرة تهدف الى:

- الرقابة والمصداقية المعلومات؛
- مراقبة الأمن والسرية؛
- احترام التعليمات؛
- مراقبة المخاطر ؛
- الفصل بين الوظائف والوحدات المكملة العمليات.

2- **الرقابة الدورية:** هذا النوع من الرقابة الداخلية تمارس بصفة مفاجئة ولاحقة للعمليات ويتمثل دورها في:

- تقييم العمليات المصرفية؛
- متابعة المخاطر حسب شكل تفويضات للسلطة الممنوحة.

تمارس الرقابة على فترات زمنية محددة وتتطلب جهاز مختص هو لجنة المراجعة وهو ما نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) جهاز لجنة المراقبة

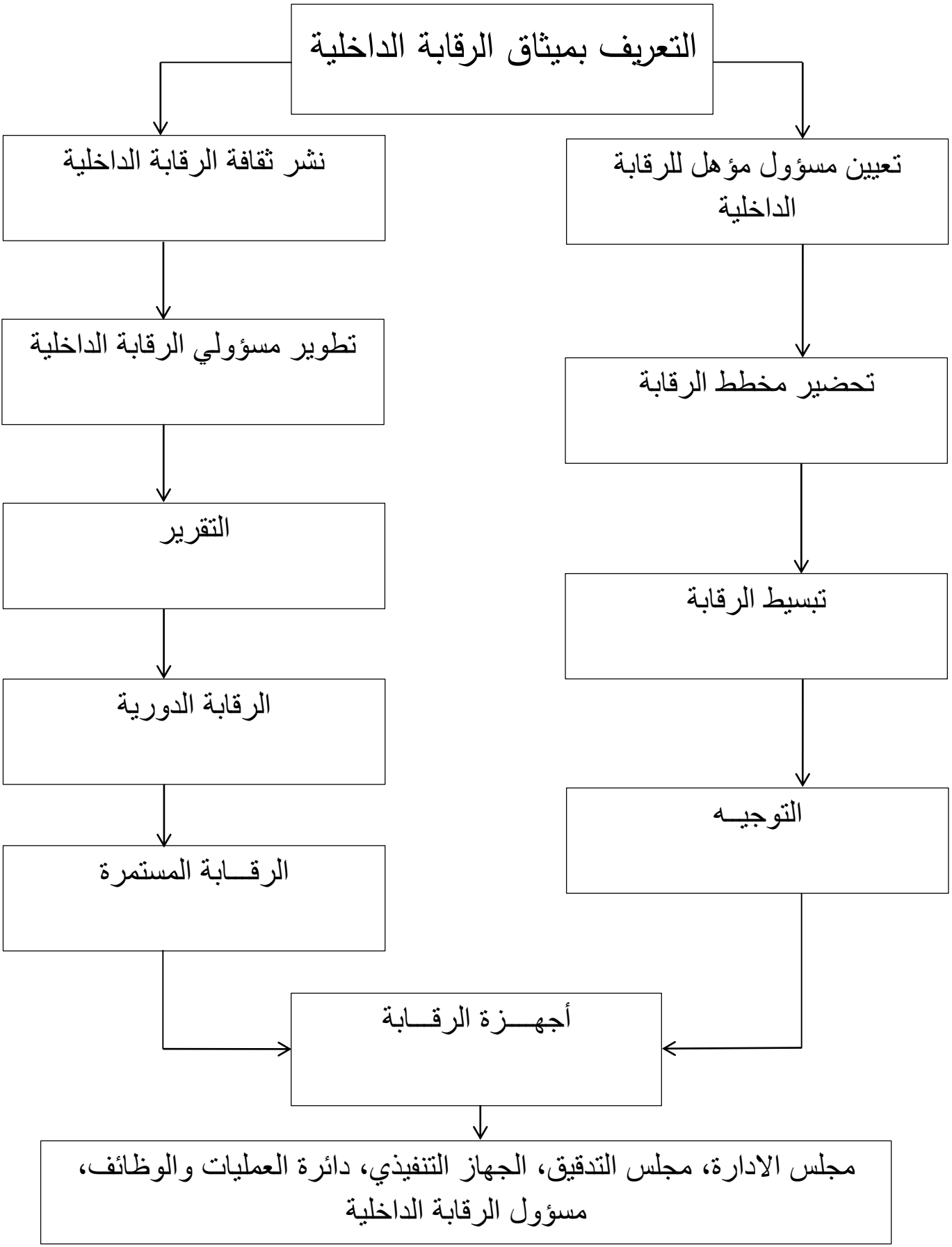

المصدر: بن عبد الرحمان أيمن، الرقابة المصرفية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 206-2011- ص 25

المبحث الثاني: مفاهيم حول المخاطر الائتمانية

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مفهوم المخاطر الائتمانية من خلال عرض هذا المفهوم من مختلف وجهات النظر، ثم تطرقنا إلى الأسباب ثم أهم المناهج التي تعتمد عليها المخاطر الائتمانية في القياس.

المطلب الاول: مفهوم المخاطر الإئتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وعرضه واسعار الفائدة عليه ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائما بالغرض الممنوح ويعد أبرز المخاطر التي تعرض نشاط البنوك[1] وبالتالي فإن المخاطر الإئتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده [2]كما يمكن أن نضيف عدة إحتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية وهي كالاتي.

- المخاطر الإئتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جراءها المقترض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي نصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال يمنح سواء كان بنكا او مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لاجل.
- وتعرف مخاطر الإئتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منع الإئتمان[3] .

وقد عرف الاقتصاد GERHARO SCHROECK مخاطر الإئتمان، بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الإستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الإئتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الإئتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض.

وتعرف المخاطر الإئتمانية، بأنها احتمال عدم قيام الطرق المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها نهى لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط، وإنما تمتد نشاطات أخرى مثل: تحويل تجاري، إيداعات لدى المصارف عمليات صرف أجنبي.

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000، ص213.

[2] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد، جودة الإدارة الإئتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ،ص213.

[3] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000، ص444.

تعرف مخاطر الإئتمان بانها : مخاطر أن يتخلف العملاء عن سداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الإئتماني للعميل وبالتالي ازدياد الاحتمال عن السداد. [1]

لذلك يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية نشأ بسبب عدم السداد الكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية ووقف هذا التحديد فإن المخاطر الإنتمانية تنقسم إل مايلي[2]:

1- مخاطر إقراضية مباشرة، وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الإئتمانات الأخرى.
2- مخاطر إقراضية محتملة، وهي مخاطر ترتبط بالإئتمان غير المباشر مثل الإعتمادات والكفالات.
3- مخاطر المصدر: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي الى خسارة.
4- مخاطر ما قبل التسويات: وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفـذ التعهد المطلوب منه
5- مخاطر التسويات، وهي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن احد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.
6- مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة وتحويل بناء على تعليقات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع .

المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية.

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسمها:

أ. **المخاطر العامة** : وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه.
ب. **المخاطر المهنية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، التطورات التكنولوجية.
ج. **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقرض:** وهي الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي الى عدم التسديد او يمكن تقسيمه إلى عدة مخاطرة:

1- **الخطر المالي:** ويتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الأجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزنيات، جدول التمويل وجدول الحساب...

[1] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الإئتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الإعتمادات المستخدمة، طبعة 1، دار الفكر العربي القاهرة ، 2004، ص47.

[2] لطيف زيود وأخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (03)، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد2، 2006، ص205.

2- **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة [1]التي تقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في المجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لانه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

3- **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع تشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة شركة ذات أسهم شركة ذات مسؤولية محدودة شركة التضامن
- السجل التجاري، ووثائق الايجار والملكية
- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد بها هل تتمثل في التسير فقط، أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع.
- علاقة المسيرين بالمساهمة.

4- **خطر البلد:** لقد ظهر هذا النوع مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج .

المطلب الثالث: مناهج قياس المخاطر الائتمانية

نهدف من خلال هذا المطلب الى تقديم عرض تفصيلي لكل من المنهج المعياري ومنهج التصنيف الداخلي وكذا سنقوم بعرض مبسط للمنهجين التميزي والتجريبي.

الفرع الأول: المنهج المعياري

تعتبر الطريقة المعيارية المستخدمة من أجل قياس مخاطر الائتمان هي الأبسط لاكتساب متطلبات رأس المال، حيث يستعمل هذا النوع من المناهج في المصارف التي تمارس أنشطة معقدة والتي تتضمن تصنيفها أدق في مخاطرها. [2]

وأهم ما جاءت به الإتفاقية الجديدة هو تعديل طريقة ترجيع أوزان المخاطر المعمولة بها في اتفاقية 1988 م ، إذ يعتمد هذا الأسلوب " على ترجيح الاصول بأوزان المخاطر وفقا لنوع التسهيل والتقييم الإئتماني من طرق مؤسسات تقييم خارجية (وكالات التصنيف الخارجي) ولتطبيق هذا الأسلوب يتطلب إتباع الخطوات التالية : تبويب الحصول : تقوم هذه الطريقة على تقسيم المخاطر الإئتمانية الى فئات حيث يتم تبويب الأصول وفقا لنوع الجهة المقترضة على النحو الأتي:

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص360.

[2] تهامى محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لإحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، 2008، ص67.

5- الحكومات والبنوك المركزية

6- الحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي.

7- البنوك

8- بنوك التنمية.

9- الشركات

10- عجلات التجزئة

3- ترجيح الأصول بأوزان المناظر: يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر البسيطة تبعا للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب السهل وتتراوح أوزان المخاطر، كما هو مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (01) أوزان الترجيح وفق المنهج المعياري –بازل2-

المدين		AAA^+ الى AA^-	A^+ الى A^-	BBB^+ الى BBB^-	BB^+الى BB^-	B^+ الى B^-	أقل من B^-	غير خاضع للتقييم
الحكومات والبنوك المركزية		%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100
مؤسسات القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية		تقدر أوزان مخاطر المطالبات على المؤسسات القطاع العام طبقا للخيار1 أو الخيار 2 للمطلبات على المصارف، وإذا اختبر الخيار 2 يجرى تطبيقه دون إجراء المعاملات التفضيلية للمطلبات قصيرة الأجل.						
بنوك التنمية المتعددة (PSE)		تعالج حسب الخيار2 للمطلبات على المصارف ولكن بدون إجراء المعاملة التفضيلية للمطلبات قصيرة الأجل، إذ يطبق الترجيح 0% على مطالبات مصاريف (MDB) التي تتمتع مرتفع (HIGHLI RETED) والتي تفي بمعايير اللجنة						
البنوك	الخيار1	%20	%50	%100	%100	%100	%150	%100
	الخيار2	%20	%50	%100	%100	%100	%150	%50
	مطلبات أقل من3 شهور	%20	%20	%20	%20	%50	%150	%20
المؤسسات التي تتفاعل بالأوراق المالي		تعالج مثلما تعالج المطلبات على المصاريف بشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأسمال القائمة على أساس المخاطر وخلاف ذلك فإنها تعالج بنفس طريقة معالجة المطلبات على الشركات						
المؤسسات		%20	%50	%100	%100	%150	%150	%150
محافظ التجزئة		حددت اللجنة وزن مخاطر المطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة ب75%						
قروض العقارات السكنية		حددت اللجنة وزن مخاطر للقروض المضمونة بالكامل برهن عقار سكني ب35 بالمائة سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا، وقد يطلب من البنوك أن تزيد من تلك الأوزان التفضيلية وفقا لما تقتضيه الحاجة.						

قروض العقارات التجارية	100بالمئة باستثناء الأسواق المتقدمة وبعد موافقة البنك المركزي ما بسمح بتخفيض الوزن الى 50بالمائة إذا كان العقار المرهون بقيمة مرتفعة.
القروض التي مضى موعد استحقاقها	حددت اللجنة وزن مخاطر 150 بالمائة اذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20بالمائة من رصيد الدين القائم، و100% عندما تكون المخصصات المحددو لا تقل عن 20بالمائة من رصيد الدين القائم، وزن الخطر 100 بالمائة ويمكن خفضه الى 50بالمائة بعد موافقة بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل من 50بالمائة من رصيد الدين القائم.
الأصول الأخرى	الوزن النمطي للمخاطر 100بالمائة

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على تهامي محمود الزعابي، مرجع سبق ذكر ص68.

ومن خلال الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:[1]

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته
- يتم منح وزن مخاطر للبنوك المنشأة في دولة معينة وزنا أقل لدرجة واحدة من وزن الممنوح لحكومات تلك الدولة.

4- إمكانية تخفيف المخاطر

يمكن تخفيف مخاطر الائتمان بالعديد من الأساليب بشرط أن تكون موثقة مستنديا وملزمة قانونية وتتمثل في: الضمانات وكفالات أطراف أخرى والمقاصة ويأتي تفصيلها كما يلي:

4-1-الضمانات:

وقد حدد المنهج المعياري أنواع معينة على سبيل الحصر لهذه الضمانات، والتي لن يتسنى إعتبار كثير من الضمانات الأخرى لدى البنوك وسائل لتخفيف المخاطر، وبالتالي سترتفع مخاطر الائتمان بالبنوك ويتم استخدام هذا الأسلوب بإحدى الطريقتين الأتيتين:

أ. **الطريقة البسيطة:** يتم بموجب هذه الطريقة تخفيض أوزان المخاطر للعميل بالوزن المرجح للضمان، وفقا لنوع الضمان والشروط المحددة له والتي تتمثل فيما يلى:

- ألا تقل مدة الاحتفاظ بالضمانات عن مدة القرض؛
- أن يتم إعادة تقييم الضمانات بصفة دورية وبما لا يقل عن مرة كل ستة أشهر؛
- أن يتم ترجيح الجزء المغطى من القرض بوزن مخاطر العميل بوزن حيث لا يقل وزن المخاطر المغطى من القرض عن 20 %كحد أدنى؛

أنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة:

تشمل الطريقة البسيطة على الضمانات الاتية:[2]

- النقدية (الودائع التي في حوزة البنك المقترض)؛

[1] تهامي محمود محمد الزعابي، مرجع سبق ذكره، ص69.
[2] تهامي محمو دمحمد الزعابي، مرجع سبق ذكره، ص70.

- الذهب والمعادن النفيسة؛
- الأوراق المالية الحقيقية من مؤسسة تقييم خارجية بشرط أن لا يقل التقييم عن BBB^-؛
- الأوراق المالية التي ليس لها تقييم من خلال مؤسسة تقييم خارجية وتتوفر فيها شروط خاصة؛
- الأوراق المالية المدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة؛
- وثائق صناديق الاستثمارات.

ب. **العربية الشاملة:** بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بتعديل قيمة المبلغ المعرض للمخاطر حتى يعكس تأثير قيمة الضمان وذلك باستخدام مايسمى بتقليص قيمة (Hainants) كلا من القرض والضمان لمراعاة التقلبات المستقبلية الممكنة في قيمة كل منهم .

أنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة:

- كل الضمانات الواردة بالطريقة البسيطة
- الأوراق المالية غير المدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة ولكن مسجلة بالبورصة.
- صناديق الاستثمار التي تتضمن الأوراق المالية في البند السابق

هناك طريقتين لاحتساب نسبة تقليص القيمة الـ Haircuts هما:

أ. **طريقة التخفيضات الرقابية المعيارية** :نسبة الـ Hairca القياسية محددة من قبل لجنة بازل أو سلطة الرقابة الوطنية وهي تمثل ما سيتم اقتطاعه من ضمان والجزء المتبقي يمكن استخدامه لتخفيف الخطر الائتماني.

ب. **طريقة التخفيضات الداخلية:** نسبة ال Hairat تقدر ذاتيا حيث يتم استخدام مثل هذه التقديرات من قبل المصرف فيما يخص تقلبات سعر السوق بشرط موافقة البنك المركزي بعد استيفاء معايير كمية ونوعية معينة والجدول التالي يوضح التقديرات المعيارية الرقابية :

جدول رقم (02): التقديرات المعيارية

تصنيف الإصدار لسندات الدين	الاستحقاق المتبقى	المقترضين السياديين	مقترضين أخرون
AAA الى $A1/AA^-$	أقل من 1سنة	%0.5	%1
	1سنة، 5سنوات	%2	%4
	من5سنوات	%4	%8
A الى $A3/A2/BB^-$	اقل من 1سنة	%1	%2
	1سنة، 5سنوات	%3	%6
	من 5سنوات	%6	%12
BB^+ الى BB^-		%15	
أسهم مدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة		%15	
أسهم أخرى مدرجة في أسواق مالية معروفة		%25	
النقدية بنفس العملة		%0	
مخاطر سعر الصرف التعرض والضمانات		%0	

"**Source**: Pascal Dumontier, Denis Dupré, pilotage Bon Coure= les normes. IAS et réglementation BoLE[2], revue Banqué edition Paris, 2005, p 174.

4-2-الكفالات:

تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الإئتمان حيث تشكل الكفالات الوحدات التجارية أهمية بالغة في أدوات السيطرة على مخاطر الإئتمان في المصارف[1]" وتقتصر الكفالات على الوحدات الحكومية والبنوك المركزية و وحدات الحكم المحلي وأي جهة وزن المخاطر بها،20 بالمائة أو أقل.

وألا يزيد وزن المخاطر للضمان عن المدين او يتم ترجيح الجزء المغطى بوزن المخاطر الخاص بالضامن بينما يرجح الجزء الغير المغطى بوزن مخاطر العميل، الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص تقييم الضامن قبل قبول الضمانة.

4-3- المقاصة Meting

هي تقنية معروفة في أسواق التمويل، حيث تهدف إلى إضفاء الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بتخفيض احتمالات التعثر وتترك بصمتها في هندسة مخاطر سعر الصرف بتسهيل تصفية صفقة مع الطرف المقابل بالانتقال من الوضعية القصيرة والطويلة أو بالعكس حتى الوصول الى رصيد يكون المستحق على البنك متعرض صافي ومن هنا تنشأ مدة اعتبارات عند المقاصة من بينها أجال الدينين، العملات والأدوات المالية التي

ارتبطت بنشوء الالتزامين، وتتيح هذه التقنية التخفيض الصفري عدا عكس ذلك يكون في حالة تغير سعر الصرف لاختلاف العملة.[2]

الفرع الثاني: منهج التصنيف الداخلي

يتعبر هذا المنهج من الأسباب المتقدمة لقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل التطبيق والالتزام بحد ادنى من المتطلبات التي تتمثل في : دقة البيانات، أنظمة القياس الرقابة الداخلية، دقة نتائج الافصاح ، إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب لا يمكن التراجع عنها والرجوع للأسلوب المعياري وتعتمد هذه الأساليب على التقديرات الذاتية للبنوك في قياس مكونات الخطر في حالة استخدام المنهج المتقدم بمساعدة السلطات الاشرافية بغرض الوصول الى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول ومن ثم احتسب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام المنهج الأساسي.

تعريف التعرضات:

يتعين على البنوك في إطار المنهج (IRB) أن تقوم من بتصنيف التعرضات الى فئات واسعة من أصول لمختلف خصائص مخاطر الإئتمان، ويختلف كل منها بخصائص ضمنية، حيث يكون التصنيف كالاتي:

1.1. تعرف عنها الشركات:

[1]طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، طبعة1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003، ص ص109-110.

[2] حمزة طيبي البنوك التجارية الجزائرية وتحديات اتفاقية بازل، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة عمار القليجي، الأغواط،2006-2007،ص93.

هي التزامات الديون التي تتكبدها الشركات من جراء إنشائها لإدارة الأصول المادية، وتتميز تعرض الشركات بأن مصدر السداد يكون مع أساس العمليات الجارية المقترض، وليس على أساس التدفق النقدي للمشروع أو الممتلكات. كما يشمل هذا التعريف أيضا مؤسسات القطاع العمومي التي لم تستوف خصائص المطالبات، المؤسسات السيادية الموضحة أدناه، وضمن هذه الفئة من الشركات تشمل على خمس فئات فرعية متخصصة في التمويل: تمويل المشاريع، تمويل المواد، تمويل المنتجات، الأملاك العقارية ذات الدخل العقارات مخاطر عالية. [1]

2.1. تعريف تعرض المقرضينا السيادين: تشمل هذه الفئة على العديد من التعرضات للمقرضين الذين يتم معالجتهم كمؤسسات سيادية في اطار المنهج المعياري ويتضمن هذا على الدول ذات السادة، وبعض المؤسسات العمومية التي تعتبر كمقرض سيادي في المنهج المعياري، وبنوك التنمية المتعددة (BMD) التي تفي بمعايير الترجيح 0 بالمئة في المنهج المعياري، إضافة الى جميع بنوك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأروبي والجماعات الأوروبية التي لها ترجيح، 0بالمئة.[2]

3.1. تعريف تعرضات البنوك:

تعطي هذه المجموعة تعرضات البنوك والمؤسسات المالية، كما تشمل أيضا تعرض البنوك على المطالبات المحلية لمؤسسات القطاع العمومي التي يتم معالجتها كمطالبات على البنوك في المنهج المعياري، إضافة الى بنوك التنمية متعددة الأطراف التي لا تفي بالمعايير اللازمة لترجيح 0بالمئة في المنهج المعياري.

4.1. تعريف تعرضات عملاء التجزئة:

ترتبط التعرضات عملاء التجزئة بالأفراد والمؤسسات الصغيرة، حيث لا تتخلى المخاطر فيها المليون أورو، وهي تشمل على الائتمان المتجدد، والرهون العقارية وغيرها من أشكال الائتمان للأفراد.

5.1. تعريف تعرضات حقوق الملكية:

هذه التعرضات هي محددة بحسب مضمون الأسهم، وتشمل على فوائد الملكية المباشرة والغير مباشرة، سواء مع أو بدون حقوق التصويت في الشركات، وتتضمن أيضا اصول ومداخيل المؤسسة التجارية أو المالية.

2- حساب الترجيحات:

يتم حساب متطلبات رأس المال حسب منهج التصنيف الداخلي وفق معادلات رياضية.[3] وضعتها لجنة بازل حيث تستخدم فيها التغيرات الأربعة والتي يتم توضيحها فيما بعد كأساس لحساب متطلبات رأس المال يعتمد استخراج الأصول المرجحة على تقديرات كل منM.EAD. LGD.PDوذلك لتعرض معين.

---

[2] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الإنقصان في المصارفة وفق المعايير بازل 2، دراسة تطبيقية، المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماستير في إدارة الأعمال، 1488هـ-2007، ص ص 110-112.

[3] ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره ، ص ص114.115.

يقوم كل من المنهجين على أربعة مفاهيم أساسية كخدمات لمخاطر الائتمان وهي احتمال التعثر Phaliatititanielle، الخسائر الناجمة عن التعثر " PROBALITY Default" الخسائر الناجمة عن التعثر

lossesGiver Default قيمة القرض عند التعثر Exposure at Default .تاريخ استحقاق الفعلي Maturity Effective ففي المنهج الأساسي يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر ذاتيا، أما المحددات، وضعت لجنة بازل لكل نوع من التعرضات المعادلات الرياضية خاصة به لحساب متطلبات رأس المال، ولهذا ستقتصر في هذه الدراسة على المعدات الخامة بتعرضات المؤسسات بإعتبار أن اللجنة وضعت نفس المعادلات لكل من المؤسسات والبنوك والمؤسسات البادية.

من الأخرى تحددها اللجنة في حين يختلف المنهج المتقدم من المنهج السابق في أنه أكثر تعقيدا عند التطبيق، فإعتمادا هذا النوع من الطرق يكون من اختصاص المؤسسات ذات الخبرة المعترف بها من السلطات الإشرافية في إدارة المخاطر، حيث ينبغي للبنك أو المؤسسة الائتمانية أن تقوم بتقدير كل المعالم والمحددات الأربعة ذاتيا، ويأتي ومن هذه المفاهيم في إطار المنهجين كالآتي:

2-1- احتمال التغير pd:

يتم عن طريقه قياس مدى إحتمالية عدم قدرة المقترض على السداد الإلتزامات خلال فترة زمنية معينة، سواء اتبع منهج التصنيف الأساسي أو المتقدم فإنه يجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التصنيف الداخلي للبنك بالاعتماد على البيانات التاريخية للتعثر، وترى اللجنة أهمية أخذ العناصر التالية لكل عميل، والتي عليها يتم تحديد احتمالية الفشل:

- التحليل المالي، التحليلات المتعلقة بالصناعة، درجة الجدارة المحددة خارجيا، تحديد قيمة الشركة للإدارة، شروط التسهيل، اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها والتي لا تقتصر فقط على العميل بل على العميلة التي ينم تمويلها.

2-2- الخسائر الناجمة عن التعثر LGD:

وهو معدل الخسارة عند وقوع حالة التعثر، حيث يتم عن طريق هذا المعدل قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها عند تعثر المدين عن السداد، وفي إطار منهج التصنيف الداخلي الأساسي يمكن التمييز بين نوعين من القروض:

أ. **قروض بدون ضمان:** لقياس جزء من القرض الذي لن يتسنى استرداده في حالة تعثر العميل بالنسبة للأسلوب الاساسي تحدد لها نسب ثابتة.

ب. **قروض ضمان:** يتميز منهج التصنيف الداخلي الأساسي بإضافة أنواع أخرى من الضمانات لم تكن موجودة في المنهج المعياري وهي:[1]

- من القروض التجارية؛
- القروض التجارية والسكنية؛
- الضمانة الأخرى التي يتقبلها المراقبين(للسلطة الرقابية).

2-3- قيمة القرض عند التعثر EAD:

[1] ميرفت أبو كمال ، مرجع سبق ذكره، ص 115.

وهي قيمة القرض المستحق عند وقوع حالة التعثر، أو هي الخسارة الفعلية عند وقوع التعثر، وحسب هذا المنهج فقد حددت لجنة بازل عملية المقامة بين القرض والضمانات بنفس الطريقة المعتمدة في المنهج المعياري وذلك بالنسبة لأصول الميزانية، أما بالنسبة لأصول خارج الميزانية فإن الالتزامية المدرج بها وغير المستخدمة تغرب في معامل تحويل كما يلي:

- 50بالمائة بالنسبة لالتزامات أقل من سنة واحدة 2
- 20 بالمئة للاتزامات أكبر من سنة.

لكن في المنهج المتقدم فإن للبنك يقوم بتقدير قيمة القرض عند التغير ذاتيا اما فيما يخص معاملات التحويل يستخدم المعاملات الخاصة به ما عدا معامل التحويل 100 بالمئة. [1]

4-2- تاريخ الاستحقاق: وهو تاريخ استحقاق القرض، أو بعبارة اخرى هو المهلة الممنوحة للمقترض للوفاء بالتزاماته، فحسب المنهج الأساسي فان البنك يستعمل تاريخ الاستحقاق محدد من قبل اللجنة 25 سنوات.

في المنهج المتقدم يتم تحديد تاريخ استحقاق لكل مقترض، ويجوز للسلطات الاشرافية ان تعفي البنوك من هذا الشرط بالنسبة للعملاء المغار الذين رقم أعماله ومجموع أمولهم هو أقل من 500 مليون أورو بتاريخ استحقاق معياري ب25سنوات، أما بالنسبة للمقترضين الاخرين تاريخ الاستحقاق الفعلي يحسب كالتالي:

$$M = \frac{\sum_{n}^{\infty} = 1T * CF_T}{\sum_{n}^{n\infty} = 1CF_T}$$

CF_T: مبلغ التدفقات (المبلغ الأصلي، الفوائد والرسوم)

T: الزمن، n عدد السنوات المتبقية الواجبة الأداء (الاسمية)

مفهوم الخسارة المتوقعة:

وهي خسارة التي يتوقع حدوثها مثل توقع الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، وعادة ما يتحول البلك من هذه الخسائر بتشكيل مخصصات، وحسابها على المتغيرات التالية لكل مقترض:

- متوسط احتمال التعثر(pd)
- قيمة القرض عند التعثر(End)
- الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD)

وتقاس الخسائر المتوقعة للمؤسسات والمصارف والمؤسسات الميدانية وفق المعادلة التالية:

EL=PD*LGD*EAD

يمكن إبراز الفرق بين كل من الطريقتين في مدى اعتماد البنك ع تقديراته الداخلية للمتغيرات الاربعة الأساسية المستخدمة في نماذج قياس مخاطر الائتمان في الجدول التالي:

[1]نفس المرجع اعلاه، ص 115.

جدول رقم (03): أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي والتصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	المنهج الأساسيIRBF	المنهج المتقدم IRBA
احتمال التعثر PD	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية
الخسائر الناجمة عن التعثرLGD	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل
قيمة القرض عند التعثرEAD	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل
تاريخ الاستحقاقM	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل أو يقررها البنك المركزي	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل

""Source="vue d'ensemble du nouvel accord de Bake Sur les points Paspac CBCB BRI.avril 2003/:04|

من خلال الجدول السابق يمكننا أن نستنتج أن الطريقة الأساسية تعطي للبنوك إمكانية تقدير مخاطر عملاتها بشكل جزئي، أما الطريقة المتقدة فإنها تعطي الحرية الكاملة للبنك في وضع تقديراته الخاصة لمخاطرها وفيما يخص إمكانية تطبيق هذه المقررات في بعض البنوك العربية فإنها تشكل تحديا جديدا بسبب:[1]

- غياب شركات التصنيف ائتماني الداخلي الأمر الذي يحد من إمكانية الاستفادة من الأوزان التفضيلية للعملائها الحاصلين على تصنيف إئتماني مرتفع
- الحاجة الى الارتقاء بمهارات العاملين في البنوك لتوافق مع متطلبات المعيار الجديد
- عدم فعالية إدارة المخاطر في البنوك خاصة الصغيرة بسبب استحداث إدارتها
- الانتقال الى وجود تصنيف داخلي في العديد من المصارف
- الانتقال الى الموارد المؤهلة من أجل تلبية احتياجات الاستثمار والمتعدد نسبيا في مجال التكنولوجية وإدارة المخاطر وجمع المعلومات
- عدم إمكانية تطبيق التعليمات الواردة في الدعاية الثالثة وهو مراقبة السوق ضمن الشفافية وإنضباط السوق

كما يقصد إدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على الأجهزة الائتمانية بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية:[2]

لذا وبشكل عام تركز إدارة الائتمان أيضا على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر توضحهما بشكل مبسط كما يلي:

[1] محمد كمال الحمزاوي، الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص38.
[2] محمد كمال الحمزاوي ، نفس المرجع اعلاه،ص38

المنهج الأول: ويعرف بالمنهج التمييزي ويقوم على فكرة العملاء وأخذ فكرة عامة عن مدى مصداقتهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة الحالية له.

المنهج الثاني: ويعرف بالمنهج التجريبي بعد التأكد من شخصية المقترض وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الإئتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن بتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الإئتمان.

ان تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدراة التحكم فيها، وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف المخاطر من خلال المنهج التمييزي والتجريبي الى التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث
- تركز المخاطر
- قياس المخاطر
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

المطلب الرابع: تقدير وتقييم المخاطر الإئتمانية

ان البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقديم وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرق البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية
- طريقة التنقيط

أ. **طريقة النسب المالية:** تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنساخ الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[1]، تحليل مالي عام ويهدف الى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول الى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة التقارير المالية في شكل حسابي. [2]

وتقديم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الإستثمار.

1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص146.

[2] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 251.

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل بنشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس مال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن و سرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

2- النسب الخاصة بقروض الإستثمار

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض الى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب آخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي
- التمويل الذاتي / ديون الإستثمار لاجل
- نسبة الميديونية
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
  - طريقة صافي القيمة الحالية VAN
  - طريقة معدل القيمة المالي TRI
  - طريقة الإسترداد PR
  - طريقة مؤشر الربحية IP

ب. طريقة التنقيط أو العرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط ، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات : محللين، منظمات قرض خبراء محاسبين، وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنهما أكثر مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعماله قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الإستهلاكية. [1]

1. **حالة العروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص148.

- تحرير الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد

2- **حالة القرض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات الى مجموعتين، مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية
- رقم أعمال المحقق
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها
- رأسمالها العامل
- طبيعة نشاطها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوع دور الرقابة الداخلة في الحد من المخاطر الائتمانية وهذا على مستوى مختلف المؤسسات والإدارات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- دراسة وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسيين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر2 ، 2009-2010.

هدفت الدراسة الى محاولة إعطاء فكرة عن نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة من خلال إبراز مفهومها وادواتها وموقف المراجع منها، وتقديم رؤية حول المراجعة بشكل عام من خلال تحديد اطار نظري للمراجعة وعلاقتها بالرقابة، كما هدفت الى إعطاء نظرة حول المراجعة الخارجية من خلال إظهار طبيعتها ومنهجيتها، محاولة تقديم معلومة عن مدى مساهمة الرقابة الداخلة والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة من خلال عرض بعض أدواتها ودور كل أداة في تحسين أداء المؤسسة.

وقد استعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي في معظم أجزاء البحث مثل الأجزاء المرتبطة بالمفاهيم العلمة للمراجعة الخارجية والرقابة الداخلية وأساسيتها، مع استخدام المنهج التاريخي في إظهار التطور التاريخي للمراجعة في السنوات الأخيرة، واستخدم المنهج التحليلي فيما يخص استخدام المراجعة للنسب المالية في عملية الفحص التحللي وتوصلت الدراسة الى موضوع المراجعة بشكل عام يقوم على مجموعة المفاهيم التي تطورت بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان على مر التاريخ والتي نتيجة لهذا التطور تطورت أهداف وأنواع المراجعة وبزيادة أهميتها ظهرت هيئات مهنة تنظم عمل المراجعة وتوحد لها أسس وقواعد ومعايير تحكم ممارستها، تعتبر المراجعة وسيلة من وسائل الرقابة سواء كانت داخلية (من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط ومراقبة تنفيد السياسات والخطط الموضوعية من قبل الادارة).

2- دراسة دار سبع مختارية، إدارة الائتمان في النظام المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم قانونية، فرع قانون البنوك، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

هدفت الدراسة الى المحاولة التعرف على أهم مخاطر القروض وكيفية إدارتها ومواجهتها لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتعرف كذلك على آليات واساليب الرقابة المالي في هذا الشأن وتقييم فعاليتها وواقع تطبقها في الجزائر خاصة فيما يتعلق برقابة الاحترازية والتي تعد أحدث وأهم أسلوب الرقابة المصرفية.

وقد استعملت الباحثة المنهج الوصفي من خلال توضيحها لبعض المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية للقروض والرقابة البنكية بأنواعها المختلفة على المخاطر الائتمانية، والمنهج التحليلي يتجلى من خلال التحليل للمخاطر الائتمانية وإدارتها وكيفية الاشراف والرقابة، فعلى المشرع الجزائري وضع قانون خاص بذلك دون اللجوء الى قوانين مبعثرة ومتشبعة هذا لأهمية الموضوع على المستوى الوطني والاقتصادي بوجه خاص، وجود إدارة مستقلة فعالة لإدارة المخاطر واستحداث مصالح يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي يتعرض لها البنوك على تنوعها وذلك من خلال قيامها بالعديد من الوظائف أهمها تقدير المخاطر.

3- دراسة برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة عينة من المراجعين الداخليين، رسالة ماجستير شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر-20142015

هدفت الدراسة إلى التعرف أكثر من نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وعلى المراجعة الداخلية، المراجع الداخلي والمعايير التي تحكم مهنة المراجعة، تحديد العلاقة الموجودة بين كل من المراجعة الداخلية ونظام الداخلية، كما هدفت الى تحديد الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

استعمل الباحث المنهجين التاريخي والتحليلي فيما يخص الفصلين النظريين، وبالنسبة للفصل التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الاستقرائي.

وتوصلت الدراسة أن نظام الرقابة يساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بضمان التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات الإدارية المرسومة والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتوفير مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في تقييم هذا النظام والمراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية، يقوم المراجع من خلالها بتقييم واختبار مدي تماشي النظام الذي تسيير عليه المؤسسة مع متطلبات الادارة، والعمل على تحسينه من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي تقدمها لها.

الدراسات الاجنبية:

1- دراسة محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان رسالة ماجستير في المحاسبة بكلية الأعمال في جامعة الشرق الاوسط أيار.

هدفت الدراسة الى التعرف الى أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة البيئة الرقابية لأنشطة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط على جودة التقارير المالية يعيدها(الملائمة والتمثيل المادة) في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة ببورصة عمان، استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي حاول من خلاله التطرق الى معظم جواب الموضوع، نظرا لأنه أنسب المناهج البحثية لوصف الظاهرة موضوع البحث والذي حاول من خلاله الباحث وصف موضوع الدراسة، وتحليل البيانات وأن يقارن و يفسر ويقيم أملا في التوصل الى تعميمات ذات معنى يزيد ويثري به رصيد المعرفة عن الموضوع.

توصلت هذه الدراسة أن هناك تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والإتصالات على جودة التقارير المالية في شركة صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ وأن هناك تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك تأثير ذي دلالة إحصائية من حيث المصداقية.

2- دراسة محمد شريف سليم، محمد شريف قاره، أثر إدارة مخاطر الاتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، رسالة ماجستير في المحاسبة بكلية الاعمال، جامعة الشرق اوسط، 2016.

هدفت الدراسة الى بيان ماهية المخاطر الإئتمانية في القطاع المصرفي التجاري الأردني والتعرف على أهمية ودور إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التجاري الأردني، ودراسة ما إذا كان هناك أثر لإدارة مخاطر الائتمان على جودة

ارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني، وكذلك قياس العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية وجودة الارباح عند وجودها من خلال استخدام مؤشرات ونسب مالية وعرض نتائجها.

وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجميع البيانة وإختبار فرضيات الدراسة والاجابة عن الأسئلة أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتجاه سلبي لنسبة القروض غير المنتظمة وانعكاستها الايجابية على نسبة صافي هامش المساهمة ضمن وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير منتظمة من جهة ونسبة صافي هامش المساهمة، وأظهرت أن إدارة البنوك ضمن العينة المشمولة تعمل على ترشيد القرار الانتمائي بالمصرف بما يرتبط بالسياسات الائتمانية، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.

3- دراسة ضياء الدين حيدر خالد مسموح، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

هدفت الدراسة الى التعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف المحلية في فلسطين ومدى تأثيرها على ربحية تلك المصارف، إلقاء الضوء على واقع أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية ومنهجية إدارتها لدى المصارف المحلية، تحليل أنواع ومسببات المخاطر الائتمانية، والوقوف على العوامل المؤثرة فيها، بيان دور التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية.

وقد استعمل الباحث المنهج الاستقرائي الذي تم من خلاله له الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لإعداد المادة العلمية والنظرية بالاعتماد على الطريقة القياسية أو الاستنباطية لإعداد الإطار النظري، وكذا المنهج الوصفي الذي اعتمد فيه على تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل القوائم المالية المنشور للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

توصلت الدراسة على وجود ارتباط طردي بن متغيرات مخاطر العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة مع درجة المخاطر الائتمانية، أما متغير مخاطر السيولة فيرتبط بعلاقة عكسية مع درجة المخاطر الائتمانية، وكذا توصلت أن المصارف تعتمد على الضمانات المادية عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية، وتعتبرها خط الدفاع الأول، في حين كان يتوجب النظر الى الضمانات الأساسية المتعلقة بجدوى المشروعات الممولة، ومدى قدرتها على الاستمرار والنجاح وتطبق المصارف معدلات لكفاية رأس المال أعلى من المعدات المقررة في اتفاقية بازل مما يشير الى الدور الرقابي الذي تطبقه سلطة النقد والتزام المصارف بذلك.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

نتطرق في هذا المطلب الى إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة وموضوع البحث سيتم في هذا المطلب توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات ذات صلة بالموضوع حيث قمنا بإعداد جدول لتوضيح ذلك.

جدول رقم (04) أوجه التشابه والاختلاف

الدراسات	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1–دراسة وجدان علي أحمد	–تشابه في المنهج الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي	– إختلاف في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية)
2–دراسة دار سبع مختارية	–تشابه في المنهج الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي. –تشابه في المتغير المستقل للمخاطر الائتمانية.	–يوجد اختلاف في طريقة الدراسة (استبيان). –الاختلاف في المتغير المستقل (الرقابة الداخلية).
3–دراسة برابح بلال	–تشابه في المنهج الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي. –تشابه هذه الدراسة دراستنا من حيث الهدف التعرف أكثر من نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.	–إختلاف في العنة المختارة (المراجعين الداخليين فقط). –إختلاف في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية).
4–دراسة محمد حامد مجيد السامرائي	–تشابه في المنهج الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي. –تشابه في متغير المستقل (الرقابة الداخلية)	– يوجد اختلاف في قطاع الدراسة (شركات صناعة الأدوية الأردنية). –إختلاف في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية).
5–دراسة محمد شريف سليم، محمد شريف قاره	–تشابه في المنهج الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي. –تشابه في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية)	– إختلاف في قطاع الدراسة (القطاع المصرفي التجاري الأردني)
6–دراسة ضياء الدين حيدر خالد مسموح	–تشابه في المنهج الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي. –تشابه في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية)	–إختلاف المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

المطلب الثالث :القيمة المضافة

من خلال استعراضنا الدراسات السابقة حول موضوع بحثنا وحقنا لاحظنا أن موضوع دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية في المؤسسة الاقتصادية من المواضيع المهمة التي تدخل ضمن مجال دراسة اقتصاد المؤسسات الاقتصادية.

كما اتضح لنا أنه موضوع جد هام أكونه يدرس دور الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمانية لما لها من آثار كبيرة في الحفاظ على استمرارية وتطور المؤسسة.

اعتمد بحثنا على دراسة قمنا بها في القرض الشعبي الجزائري العطاف من الدفاع–عين الدفلى– تم توزيع استبيان على اساتذة جامعيين، ومعالجة بيانات الاستبيان وتحليله، هذا في الفترة الممتدة من شهر مارس على غاية نهاية شهر أفريل.

يهدف هذا البحث الى اظهار مدى دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الاجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر واحد منها، حيث ان وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية يتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها ومنها المخاطر الائتمانية، ويقلل من احتمالية التعرض لها الى أدنى حد ممكن.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد:

بعد التعرف في الفصل السابق من بحثنا الى الجانب النظري من دراستا، سنحاول من خلال الفصل الثاني والأخير أي الجانب التطبيقي من خلال التربص الذي قمنا به في كالة القرض الشعبي الجزائري الذي يعتبر من أهم البنوك التجارية في الجزائر.

سوف نقوم بالتطرق الى الإطار العام للقرض الشعبي الجزائري في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فنتناول أدوات دراستنا ومن ثم تحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري

يعد القرض الشعبي الجزائري من بين أقدم وأكبر البنوك التجارية الجزائرية، وسنقوم بتقديمه بشكل عام من خلال التعرض إلى نشأته، تطوره، أهم الوظائف التي يقدمها وكذلك الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول :البطاقة التقنية لبنك القرض الشعبي الجزائري

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما بنكيا متنوعا قائما على أساس النظام الليبرالي وخدمة المصالح الفرنسية، مما جعل السلطات الجزائرية تهتم بإنشاء بنك تجاري يوافق نموذج التنمية الاقتصادية.

وكانت البداية سنة 1966 بتأمين البنوك الأجنبية التي كانت تنشط فوق التراب الوطني، وذلك بموجب القرار رقم 366-66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966.

أولا: نشأة البنك وتطوره

في 11 فيفري 1967 تأسس القرض الشعبي الجزائري وفقا للمرسوم رقم 78-67 وجاء ذلك نتيجة تأميم خمس بنوك شعبية كانت تنشط وقتها، وهي:

- ✓ القرض الشعبي للجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة؛
- ✓ الصندوق المركزي للقرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ شركة مرسيليا للقرض؛
- ✓ الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك؛
- ✓ البنك الجزائري المصري؛

عند إنشاء القرض الشعبي الجزائري كانت مهمته الأساسية تمويل النشاطات الحرفية، الفندقية، السياحة قطاع الصيد والنشاطات المرتبطة بها، التعاونيات الإنتاجية غير الحرفية .

لكن وابتداء من إصلاحات سنة 1971 أصبح القرض الشعبي الجزائري يمنح القروض المتوسطة الأجل غير أن هذا البنك لم يكن له الخيار في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة، بل يقوم بتمويل أي مشروع معتمد في خطة التنمية، فقد كانت السلطات العمومية تسعى لتجسيد مخططات تنمية ولم يكن البنك إلا وسيلة لتحقيق الأهداف التمويلية.

وبعد إصدار القانون المتعلق بإستقلالية المؤسسات1988 م، والذي يعتبر البنوك وسنها الفرض الشعبي الجزائري شخصيات معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وتخضع لقواعد التجارة وتأخذ مبدأ الربحية والمردودية، أصبح بذلك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كليا.

ثم كانت إصلاحات مالية ونقدية في بداية سنوات التسعينات، وتحصل القرض الشعبي الجزائري على اعتماده كثاني بنك عمومي معتمد من قبل مجلس النقد والقرض البنك الجزائر في أفريل1997 ووضع تحت سلطة وزارة المالية.

وفي السنوات الأخيرة تحاول الدولة خوصصة القرض الشعبي الجزائري وذلك بتنازلها عن 51% من رأس ماله لمجموعة من المؤسسات مثل BNP Paris-Bas, Société générale

أما فيما يخص رأس المال الإجتماعي لهذا البنك حدد إبتدائيا ب:. (15000000) خمسة عشر مليون دينار جزائري وتطور فيما بعد ذلك إلى كالتالي:

جدول رقم (05): تطور رأس المال الاجتماعي للقرض الشعبي الجزائري

السنوات	رأس المال الاجتماعي
1966	15 مليون دج
1983	200 مليون دج
1992	5.6 مليار دج
1994	9.31مليار دج
1996	13.6مليار دج
2000	21.6مليار دج
2004	25.3مليار دج
2006	29.3مليار دج
2010	48.0مليار دج

المصدر: من موقع بنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.com بتاريخ 27-04-2022 على الساعة 18:20.

تتكون شبكة استغلال البنك من 139 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال يبلغ عدد الموظفين 3754 موظفا وبلغت حسابات الزبائن 1601832 حساب وتتفرع هذه الأرقام كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (06) معلومات حول القرض الشعبي الجزائري

	2009	2010	2011	2012
عدد الموظفين	3712	3660	3706	3754
عدد الوكالات	133	136	137	139
حسابات الزبائن	1360616	1435915	1517598	1601832

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

- Crédit Populaire d'Algérie, Rapport Annuel 2010. p9.

- Crédit Populaire d'Algérie, Rapport Annuel 2012. p9.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

1- رئاسة المديرية العامة:

إن رئاسة المديرية العامة هي العضو المركزي في المديرية بحيث تقوم بعدة أدورا في القيادة، الربط والمراقبة وهي تعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وكذلك مخططات العمل وهي نظم الأجهزة الثلاثة التالية:

- **الديوان:** وهو عبارة عن الهيئة الاستشارية يعمل لدى الرئيس المدير العام.
- **خلية المراجعة:** تهتم هذه الخلية بتطوير طرق قياس درجة الفعالية والأمن في دوائر معالجة المعلومات والعمليات والقرارات.
- **المفتشية العامة:** تكمن أهمية المفتشية العامة في المراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك ومراعاة الاحترام للإجراءات والأوامر، كما أنه من مهامها تقييم مختلف عمليات المراقبة الهرمية والوظيفة المتبعة من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

إن رئاسة المديرية العامة تحتوي أيضا على خمسة مديريات مساعدة، وهي تطبق سياسة التصحيحية وهرمية بالنيابة على رئاسة المديرية العامة، بمكن حصر مهام وتنظيم المديريات العامة المساعدة.

2- **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:** مهمة هذه المديرية تتمثل في تطوير وتطبيق سياسة صارمة في إطار عملية التمويل الخارجي كما أنها تتضمن:

- مشاركة في تنمية العلاقات بالمنظمة المالية والخارجية؛
- المشاركة في ترقية الصادرات بعمليات اقتصادية جزائرية؛
- تنفيذ الدفع وضمانات التحويلات للمراسلين الأجانب؛

- التدخل في السوق الصافي لتلبية الحاجات المخططة؛
- المفاوضة وتسيير ضمانات بنكية ودولية.

3- المديرية العامة المساعدة بالتعهد (للالتزامات):

تقوم هذه المديرية بتمويل قانوني للمؤسسات بدون اللجوء إلى هياكل قانونية وتساعدها في ذلك مديرية القرض حتى تضمن أفضل تسيير وتقوم مديرية القرض بالمشاركة في تحضير سياسة القرض للمؤسسة.

ومن المديريات المساعدة لها أيضا :

- مديرية القرض لصناعة الخدمات؛
- مديرية الدراسات القانونية ومتابعة الإلتزامات؛
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.

4- المديرية العامة المساعدة للتنمية:

وهي مكلفة بتحسين التنظيم ونمط التشغيل وعمل هياكل المؤسسة المصرفية تتمثل مهامها فيما يلي:

- دراسات ومشاركة في إعداد مخططات نمو البنك؛
- دراسة ميزانيات ومراقبة نشاطات البنك؛
- دراسة التنظيم وتنمية نظام المعلومات والصيانة؛
- تسيير مراكز الإعلام الآلي؛
- الدراسات وتنمية المشاريع الجديدة؛
- تحضير الإمكانيات للفروع أو (المقاولين) لنشاطات البنك.

5- **المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:**

تتكفل هذه المديرية المادية والبشرية من أجل تحقيق الأهداف وتقوم بالمشاركة في تحضير سياسة الصادر البشرية، لتحضير مخطط التشغيل وتكوين المستخدمين وضمان التنفيذ، وتقوم أيضا بتنفيذ سياسة الهيكلة وضمان الإمداد بالوسائل المادية والبشرية والنقدية التجهيزية .

وهي مكلفة بوضع مخطط لصيانة التجهيزات والتقنيات والهياكل وتطوير قواعد تسيير الأرشيف للبنك وفي إجراءات المحاسبة البنكية.

تطبق هذه المديرية مهامها استنادا على المديريات:

- مديرية المستخدمين؛
- مديرية التكوين؛
- مديرية المحاسبة؛

- مركز الطباعة؛
- مديرية الوسائل المادية؛
- مركز الأرشيف.

6- المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

من مهام هذه المديرية:

- تطوير النشاط التجاري؛
- ضمان تنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال.

وهي تساهم في:

- المشاركة في إعداد مخططات التنمية لشبكات الإستغلال؛
- إعادة دراسة السوق وتطوير المنتجات الجديدة؛
- المشاركة في تحديد الأهداف التجارية للشبكة؛
- تطوير عملية وضع مخطط إتصال ومخطط معلوماتية وذلك بإجراءات مستهدفة؛
- الحصور والربط ومراقبة تسيير الشبكة (الفروع والوكالات)؛
- المساعدة في إعداد ميزانيات الإستغلال للبنك.

ويساعدها في تطبيق هذه المهام المديريات التالية:

- مديرية الشبكة؛
- مديرية المالية؛
- مديرية تسيير القيم؛
- مديرية التسويق والإتصال.

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

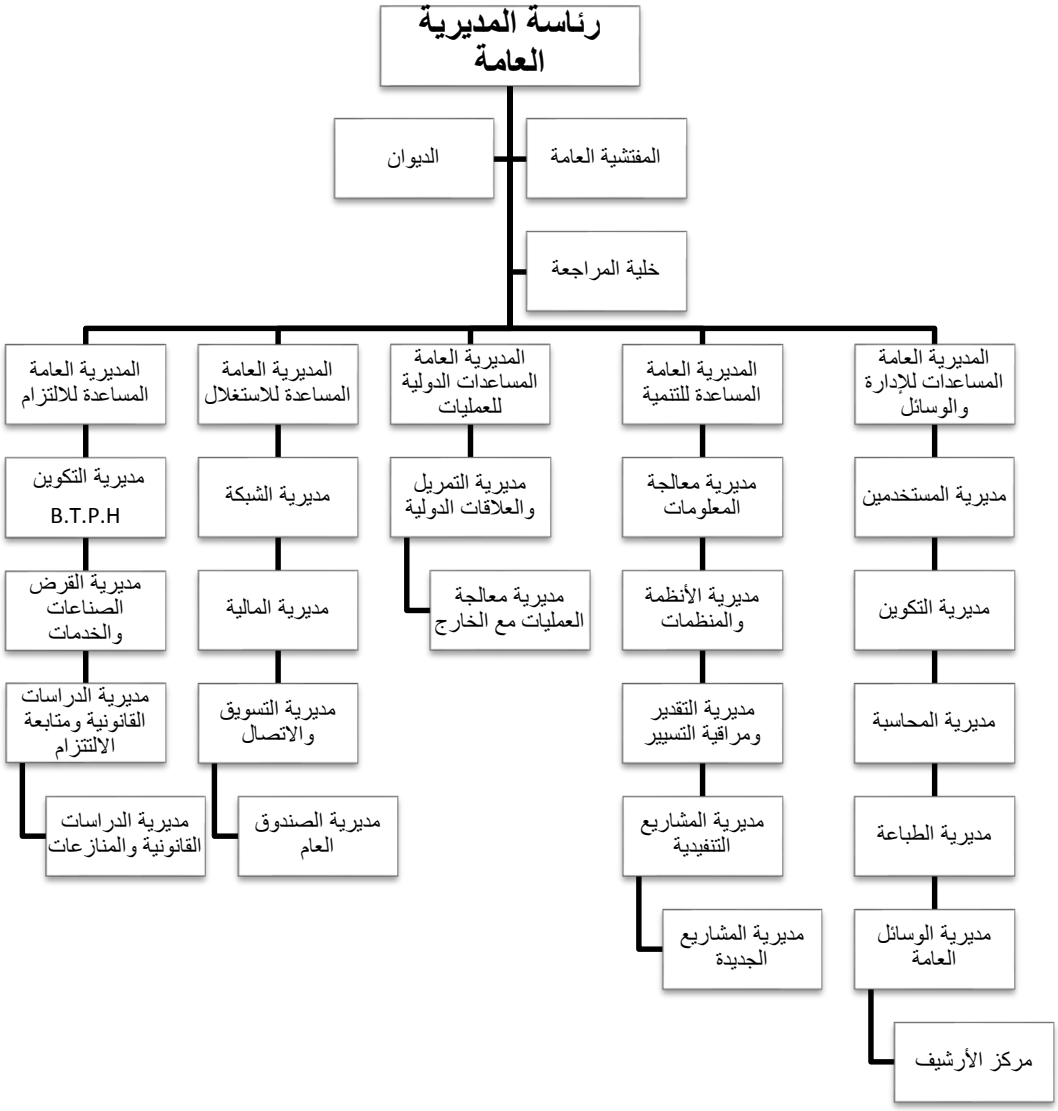

المصدر: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

المطلب الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري

أولا :مهام القرض الشعبي الجزائري:

تتمثل المهام الرئيسية للقرض الشعبي الوطني فيما يلي:[1]

- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد البحري والتعاونيات (غير زراعية) في ميادين الإنتاج والتوزيع، وعموما المنشاة الصغيرة والمتوسطة أي كان مهما كان نوعها وكذلك إقراض أصحاب المهن الحرة تجهيز عيادة طبيب أسنان مثلا وقطاع المياه والري.

[1] وثائق مقدمة من بنكCPA

- ❖ دور الوسيط للعمليات المالية والإدارة الحكومية من حيث الإصدار والفوائد لقاء السندات إلى الإدارة المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.
- ❖ تسليف قدماء المجاهدين (يقصد توفير مصدر رزق لهم أو بناء سكن أو شراء خاص).
- ❖ تحويل تعاونيات، تشغيل الشباب وتشجيع الاستثمارات.
- ❖ البناء والتشييد (قروض متوسطة وطويلة الأجل).

ثانيا: نشاطات القرض الشعبي الجزائري

يوجد عدة نشاطات للقرض الشعبي الجزائري وتتمثل فيما يلي[1] :

1- **النشاط التجاري:** مع اتجاه الجزائر نحو السوق تغيرت متطلبات الزبائن الذي استوجب من العميل التجاري في إطار المنافسة أن يكون أكثر جدية، الأمر الذي أجبر القرض الشعبي الجزائري إلى التغيير العميق والسريع في تحسين الخدمات، بالنظر إلى الصعود القوي للمنافسة البنكية والصراع من أجل الحصة في السوق الذي أصبح حقيقة واضحة للمتعاملين مع البنوك .

2- **النشاط الدولي:** يعتبر تحرير التجارة الدولية التي تمت سنة 1994 عاملا أساسيا في تضعيف عدد العمليات في الخارج والتي عالجها القرض الشعبي الجزائري، ولقد تزامنت المعالجة مع إجراءات إعادة جدولة المديونية الخارجية، وكذا إتفاقية التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، إلا أن هذه الإجراءات واجهتها ظروف وعراقيل من بينها التدهور المستمر لقيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القرض الشعبي الجزائري قد قام بعدة صفقات خلال سنة 1995 مما أدت إلى إرتفاع حجم الأعمال بتحقيق 1.412 مليون دولار موجهة أساسا إلى قطاعات الأدوية، التجهيزات الصغيرة وقطاع الغيار.

رابعا – أهداف القرض الشعبي الجزائري

في إطار القانون التأسيسي الجديد فرض على القرض الشعبي الوطني أن يكون أكثر ديناميكية ومسؤولية وخاصة ما يتعلق بتمويل الإقتصاد وجمع الموارد، وحتى يتمكن من القيام بمهامه على أكمل وجه والآلية وتحسين قدراته التقنية والمالية لهذا يجب على هذا البنك القيام بـ:

- إرضاء الزبون بقابليته لتقديم خدمات تلبي متطلباته؛
- ضمان تطوير متناغم للبنك في المجالات التي يتخصص فيها؛
- تدعيم هيئات الرقابة في البنك؛
- تحسين التسيير داخل البنك؛
- تطوير التجارة بتقديم تقنيات إدارة وتسويق جديدة؛

[1] وثائق مقدمة من بنكCPA

- تسيير الموارد البشرية بطريقة أكثر فعالية؛
- تحسين وتطوير أنظمة الإعلام الآلي ووسائله؛
- تسيير خزينة البنك بطريقة ديناميكية؛
- السيطرة على نشاط القرض والإدارة التشريعية لقروض داخلية؛
- خدمة المجتمع حسب متطلباته.

خامسا- دور القرض الشعبي الجزائري

في اقتصادنا المالي معظم المبادلات بين السلع والخدمات تتم عبر وساطة مالية، وكل عون اقتصادي سواء كان دولة أو مؤسسة أو أفراد، يستطيع في أي لحظة حجز كمية عظمى من السيولة لتغطية احتياجاتها وفي نفس الوقت فإن هذه المؤسسة تقع في حالات تعجز فيها عن مواجهة نفقاتها الجارية أو التجهيزية، من هنا نجد أن البنوك تلعب دورا مميزا وفعالا بين الأطراف ذات العجز المالي والأطراف ذوي الفوائض المالية، أي بين عارضي رؤوس الأموال وطالبي رؤوس الأموال، هذه العملية تعني تقديم البنك للقروض واستقبال الودائع لكن بعيدا النظرة الكلاسيكية للوساطة فإن البنك أصبحت لديه أدوار أخرى حيث أنه بمثل للمؤسسات أكثر من وسيط مالي بل أصبح مستشارها المالي بل وأصبح يمثل العنصر الخدماتي لهذه المؤسسة، وكل هذه الأدوار هي تطور مستمر منذ نشوء البنك وهي تتمتع بمرونة عالية اتجاه التعديلات بالقوانين ذات الصلة بالقرض والنقد.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة مخاطر القروض وتحليله

1- تقديم مديرية مراقبة تقييم مخاطر القروض

وهي مديرية تابعة أو مساعدة للمديرية العامة للمخاطر والرقابة الدائمة وتتمثل المهمة الأساسية للمديرية في الرقابة على كل عمليات الإئتمان التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري على المستوى الوطني من خلال وضع نظام للرقابة يتميز بالكفاءة والفعالية حيث يتم تطبيقه للحماية من مخاطر الإئتمان التي يمكن أن تتعرض لها.

2- تحليل الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة مخاطر القروض

من المخطط التالي والذي يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية نقوم بتحليل مكوناته:

- **المدير:** هو العضو المركزي في المديرية بحيث يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح وقيادة المديرية لتطبيق إستراتيجية البنك ومخططات العمل.
- **أمانة المديرية:** وهي سكرتارية المدير حيث تقوم بكل أعمال المدير والتكفل بمواعيده.
- **مصلحة الإدارة:** تقوم بالمهام التالية:

[1] وثائق مقدمة من بنكCPA

- المحاسبة العامة للمديرية.
- التكفل بانشغالات الموظفين من تكوينات وأجور وتسيير ملفاتهم.
- توفير احتياجات المديرية.
- تسيير وتطوير أنظمة الإعلام الآلي وبرمجة تطبيقاته البنكية.
- متابعة وصيانة مشاكل شبكة الاتصالات الداخلية ومراقبتها.

- **دائرة متابعة الإلتزامات والضمانات:** المهمة الأساسية لهذه الدائرة هي القيام بمراقبة ومتابعة جيدة ودائمة للالتزامات والضمانات التابعة لكل القروض الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري عبر كامل التراب الوطني، وذلك لاكتشاف التجاوزات إن وجدت.
- **دائرة المخاطر والقواعد الإحترازية:** تتمثل مهمة هذه الدائرة في التصريح بالقواعد الإحترازية المتمثلة في مختلف أنظمة وتعليمات بنك الجزائر المفروضة على البنك لغرض حمايتها من الوقوع في المخاطر أو التعرض للإفلاس، حيث يتم توضيح طريقة تطبيق القواعد الاحترازية على القرض الشعبي الجزائري بهدف تنفيذها بشكل مثالي.

- **دائرة مركزية المخاطر في الجزائر وخلية البيانات:** توضيح

خلية البيانات: يتم على مستوى هذه الخلية حجز معطيات تراخيص القروض وتصنيفها وفق رموز تسميات للعملاء وعند نهاية كل شهر ترتب ضمن ملفات وتأرشف.

قسم مركزية المخاطر: على مستوى هذا يقوم البنك بالاستعلام عن مركزية المخاطر الخاصة بعملائه الحاليين بشكل دوري أو العملاء الجدد وذلك لغاية اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل العميل بناءا على تفويض خطي موقع أصوليا من العميل، يفوضه فيه للإطلاع على معلومات مركزية مخاطره على مستوى بنك الجزائر.

الشكل رقم (06) الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة مخاطر القروض

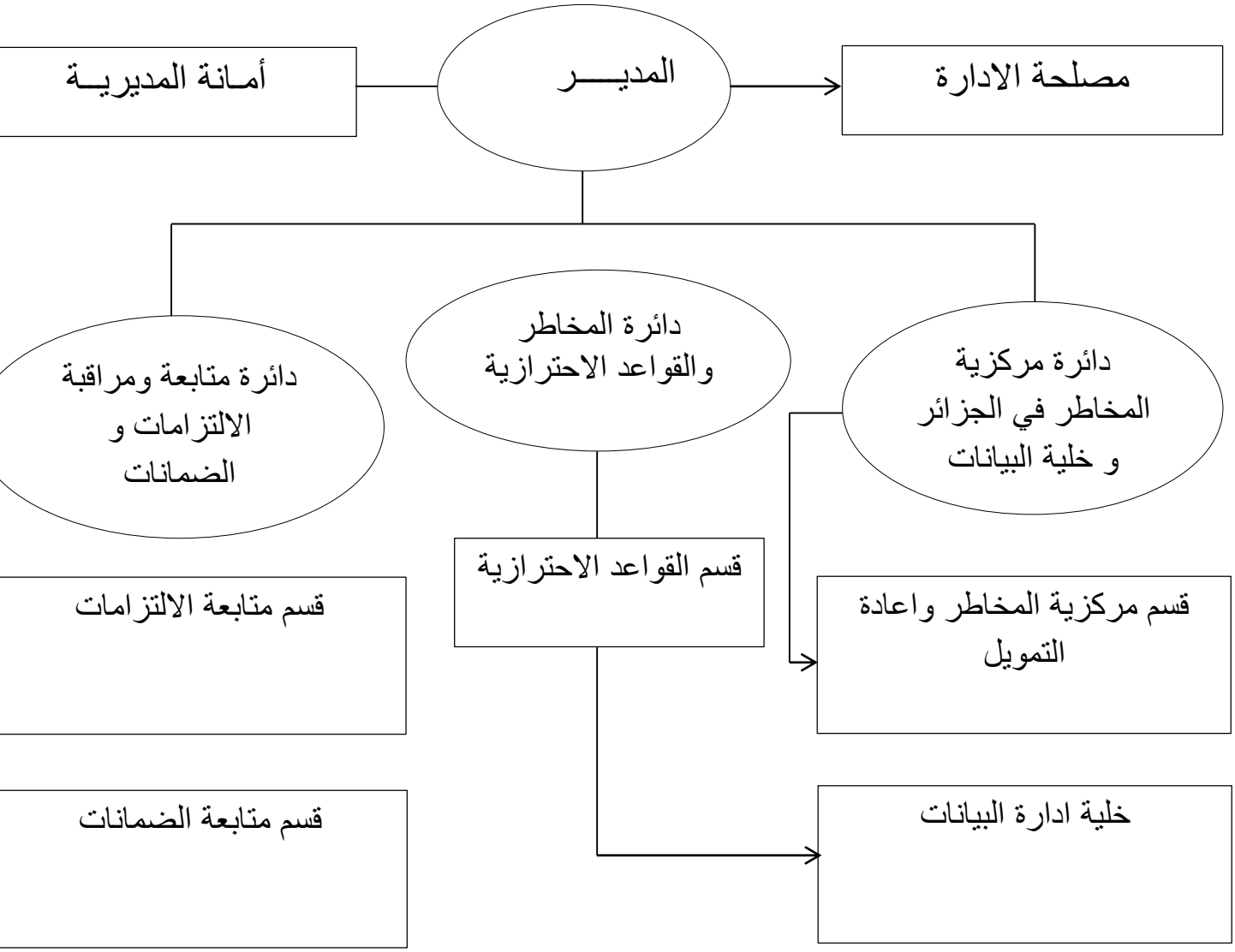

المصدر: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة

محاولة منا لإعطاء مصداقية لنتائج الدراسة النظرية حول موضوع "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية"، قمنا بدراسة ميدانية على مستوى القرض الشعبي الجزائري للعطاف (CPA)، وحددنا موظفيها كعينة الدراسة وذلك باستخدام أداة الاستبيان التي تعتبر أكثر أدوات البحث الميداني استخداما حيث يتمثل مجتمع الدراسة على هذا المستوى في جميع الأفراد الموظفين الذين ينتمون الى هذا البنك.

المطلب الأول: أدوات الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة للقيام بجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية وقد تم تقسيمها الى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يحتوي على معلومات شخصية عن المجيب تتمثل في كل من الجنس .العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، والمنصب.

القسم الثاني: ويحتوي على ثلاث محاور

المحور الأول: (واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة) وخصص 8عبارات.

المحور الثاني: (المخاطر الائتمانية في المؤسسة)، وخصص له 8عبارات.

المحور الثالث: (الدور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية) وخصص له 7عبارات .

وقد اعتمدنا في دراستنا على مقياس ليكون الخماسي (Liket scole)، وهو مقياس مئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من الاستبانة، وتحويلها الى معطيات كمية يمكن قياسها إحصائيا وفق مابينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يمثل مستويات الموافقة

مستوى الموافقة	درجة الموافقة	الوزن النسبي
موافق بشدة	5	100%
موافق	4	%80
محايد	3	60%
غير موافق	2	%40
غير موافق بشدة	1	20%

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني : اختبار ثبات أداء الدراسة

سعيا لنا للتأكد من مستوى ثبات العينة قمنا بالاختبارات التالية :

1- معامل الفا كرونباخ: من خلال إخضاع أسئلة الاستبانة لإختبار قوة الثبات بإستخدام معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة ألفا كرونباخ (cronbach's alpha) وفق برنامج spss والذي يعتبر مناسبا إذا كانت قيمة تزيد عن 0.6، وتكون قيمة معادلة ألفا كرونباخ محصورة بين (0-1) والذي جاءت نتائجها على محاور الاستبانة وفق ما يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): يمثل معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة	8	0.689
المخاطر الإئتمانية في المؤسسة	8	0.523
دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية	7	0.764
معامل ألفا كرونباخ الكلي		0.756

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

2- معامل الارتباط بيوسون: جاءت نتائج معامل الارتباط بيوسون لاستبانة الدراسة وفق ما يوضحها الجدول الموالي.

الجدول رقم (09): يمثل معاملات الارتباط بيرسون

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.632	0.000
المحور الثاني	0.532	0.000
المحور الثالث	0.354	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات . Spss

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

ويظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بيوسون للمحورين الأول والثاني جاءت موجبة ما يؤكد على صدق وثبات الاستبانة، وقد جاءت قيمة معامل إرتباط بيوسون لمتغير الرقابة الداخلية مع الارتباط الكلي لمتغير المخاطر الائتمانية موجبة هي الأخرى وهذا ما يعزز ثبات وصدق أسئلة الاستبانة عند مستوى دلالة

$\propto = (0.05)$

عينة الدراسة: تكون عينة الدراسة مختلف الشرائح المهتمة بموضوع دراستنا، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على عينة ميسرة من مجتمع الدراسة والمتمثلة في 32موظق للقرض الشعبي الجزائري للعطاف (CPA) ، وإعتمادها كعينة للدراسة.

ثالثا: حدود الدراسة

1- **الحدود الزمنية للدراسة:** بدأت الدراسة الميدانية أواخر شهر مارس 2022، بداية صياغة النموذج الأولي للإستبانة، وعرضها على مجموعة من الأساتذة من أهل الاختصاص في الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية وبعد الملاحظات التي أبدوها على مضمون وهيكل الاستبانة قمنا بالتعديلات اللازمة، وبدأنا عملية توزيع الاستبانات ابتداءا من 10أفريل، وتم استرجاعها بتاريخ 15أفريل من نفس الشهر.

2- **الحدود المكانية للدراسة:** القرض الشعبي الجزائري للعطاف (CPA)

3- **الحدود البشرية للدراسة:** وجهت هذه الاستبانة الى موظفي القرض الشعبي الجزائري للعطاف (CPA)، وذلك من مختلف المناصب الوظيفية.

رابعا: الأساليب الإحصائية المستعملة

توزيع الاستبانات: يوضح الجدول الموالي توزيع الاستبانات على المؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم (10): يمثل توزيع الاستبيانات

الاستبيانات	المجموع	
الاستبيانات الموزعة	32	100%
الاستبيانات المسترجعة	32	100%
الاستبيانات الغير مسترجعة	00	00%
الاستبيانات الملغاة	00	00%
الاستبيانات المقبولة	32	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبانات الموزعة والمسترجعة.

قام الباحث بتوزيع مجموعة (32) استبانة موزعة على موظفي المؤسسة قيد الدراسة، كان مجموع الاستبانات المسترجعة (32) إستبانة بنسبة 100% قبلت كلها للتحليل.

خامسا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يمثل الجدول الموالي تقييم أفراد العينة من حيث كل من: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة.

الجدول رقم (11): يمثل خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب %
السن	20-29 سنة	2	%6.3
	30-39 سنة	17	%53.1
	40-49 سنة	10	31.3%
	49-50 سنة	3	%9.4
الجنس	ذكر	21	%56.6
	أنثى	11	%34.4
المستوى	ليسانس	27	%84.4
	ماستر	5	%15.6
	ماجستير	0	%0
	دكتوراه	0	%0
الخبرة	أقل من 05 سنوات	4	12.5%
	من 05-10سنوات	12	%37.5
	من 11-15 سنة	9	28.1%
	أكثر من 15 سنة	7	%21.9
الوظيفة	عون إداري	1	3.1%
	إطار	22	%68.8
	إطار سامي	8	25%
	أستاذ جامعي	1	%3.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

يلاحظ من الجدول السابق أن تقييم أفراد العينة من حيث الجنس مكون من 21ذكر ما يمثل نسبة 56.6% وهي الصفة الغالبة، والبقية عبارة عن اناث والمقدر عدده ب11 فرد ممثلة بنسبة 34.4% أما فيما يخص تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث العمر فقد كان عمر أغلب أفراد العينة يتعدى 30 سنة حيث كان عدد الافراد ما بين 30-39 سنة يقدر ب17فرد بنسبة 53.1% و10 أفراد بنسبة 31.3% ما بين 40-49 سنة، و3 أفراد بفوق عمرهم 40 سنة بنسبة 9.4% فيما كان عدد الأفراد الذي يبلغ عمرهم أقل من 30سنة شخصين بنسبة 6.3% ، أما فيما يخص المستوى التعليمي لأفراد العينة فإن أغلب أفراد العينة كان مستواهم التعليمي ليسانس وهو ما يتوافق مع متطلبات الإدارة العليا

للشركات حيث كان عدد الأفراد أصحاب ماستر ب05 بنسبة 15.6% في حين أنه لا يوجد من لديه مستوى الماجستير أو الدكتوراه.

ونلاحظ من خلال جدول خصائص عينة الدراسة بأن عينة الدراسة تتنوع من حيث المنصب الإداري، إلا أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يمثلها موظفين دون منصب عالي ورؤساء مصالح بنسبة 68.8% وعون إداري بنسبة 3.1%، في حين أن نسبة إطارات سامية قدرت ب25% وأساتذة جامعيين بنسبة 3.1%.

وبينت تقسيمات أفراد عينة الدراسات من حيث سنوات الخبرة أن أغلب أفراد عينة الدراسة بتمتع بالخبرة ما بين 05-10سنوات وكان عددهم 12سنة بنسبة 37.5%، وكان عدد أفراد العينة الذين يملكون خبرة تتراوح ما بين 11-15 سنة يقدر بنسبة 28.1% وكان عدد أفراد العينة الذين يملكون خبرة أكثر من 15 سنة 07أفراد بنسبة 21.9% ليأتي في المرتبة الأخيرة الأفراد الذين يملكون خبرة أقل من 05 سنوات وقدر عددهم ب04 أفراد بنسبة 12.5%، ويمكن تمثيل البيانات السابقة وفق الأشكال التالية:

الشكل رقم (01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

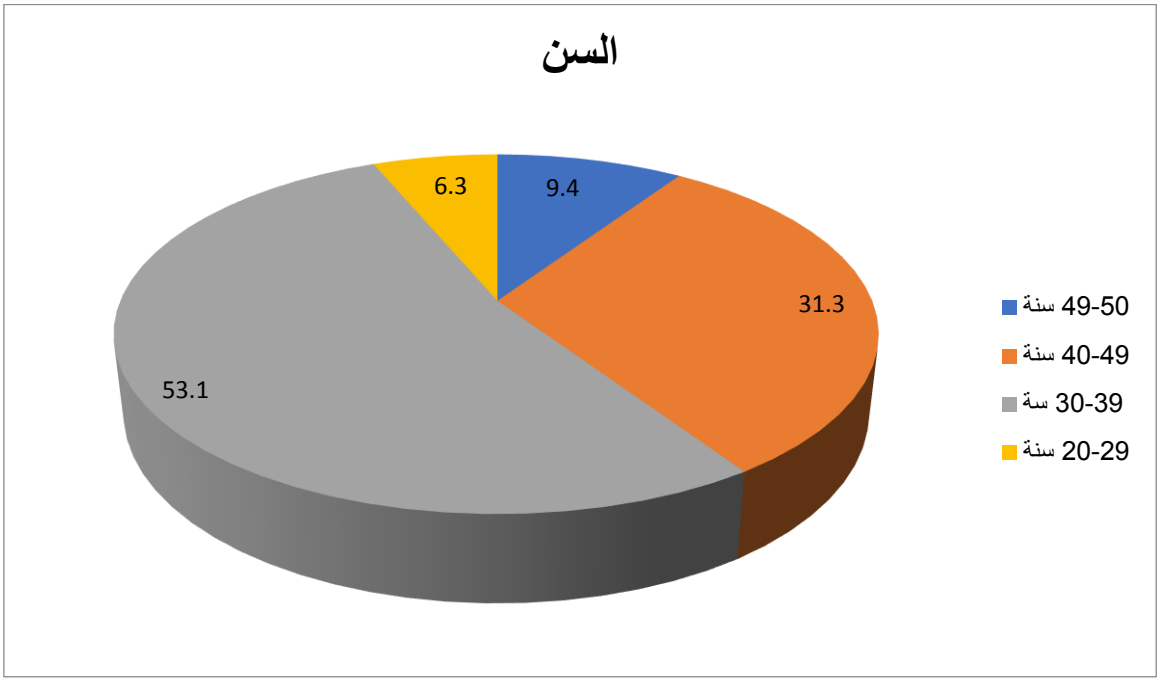

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Exel.

الشكل رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

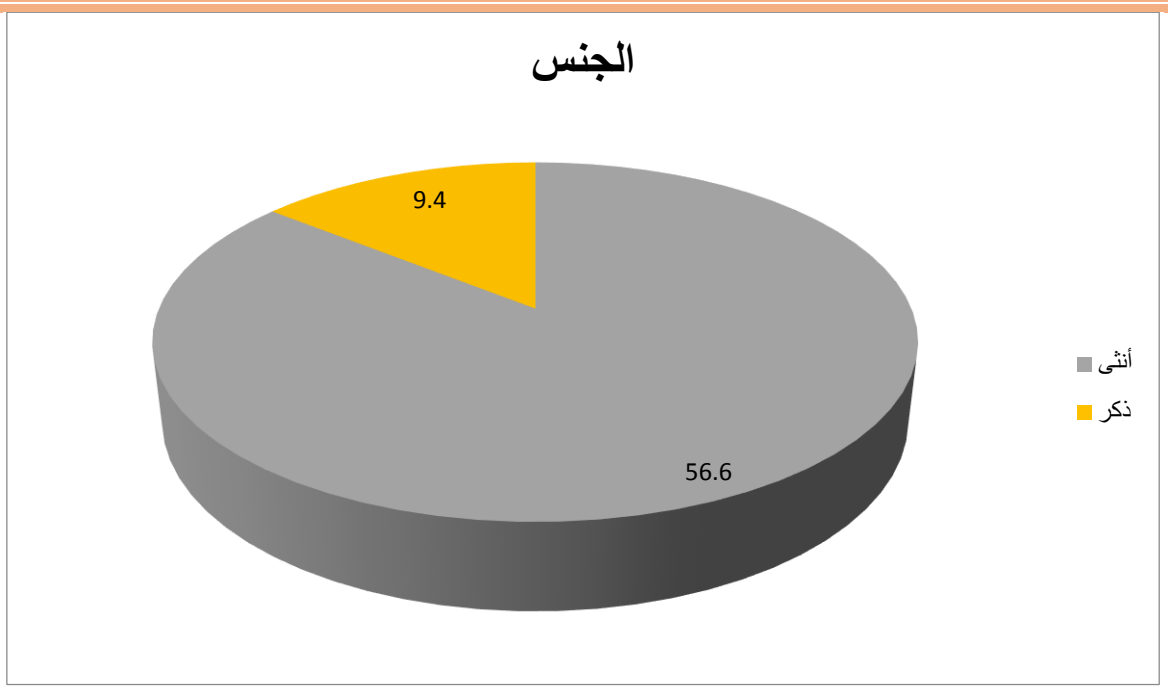

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Exel.

الشكل رقم (03): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى

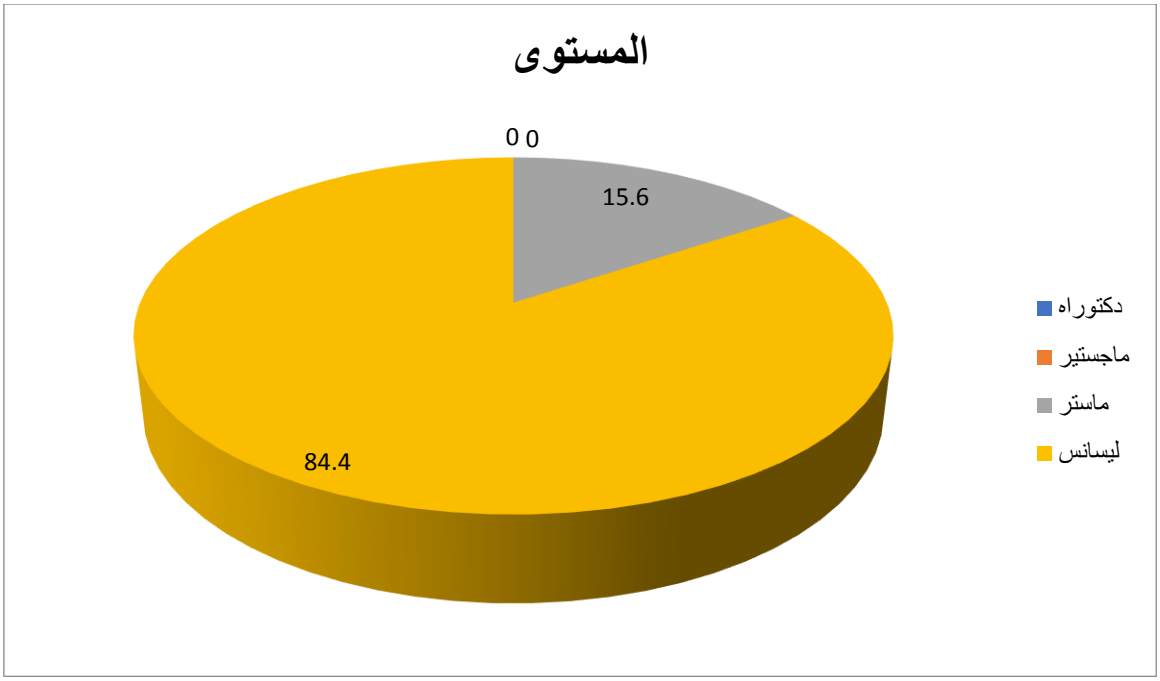

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Exel.

الشكل رقم (04): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

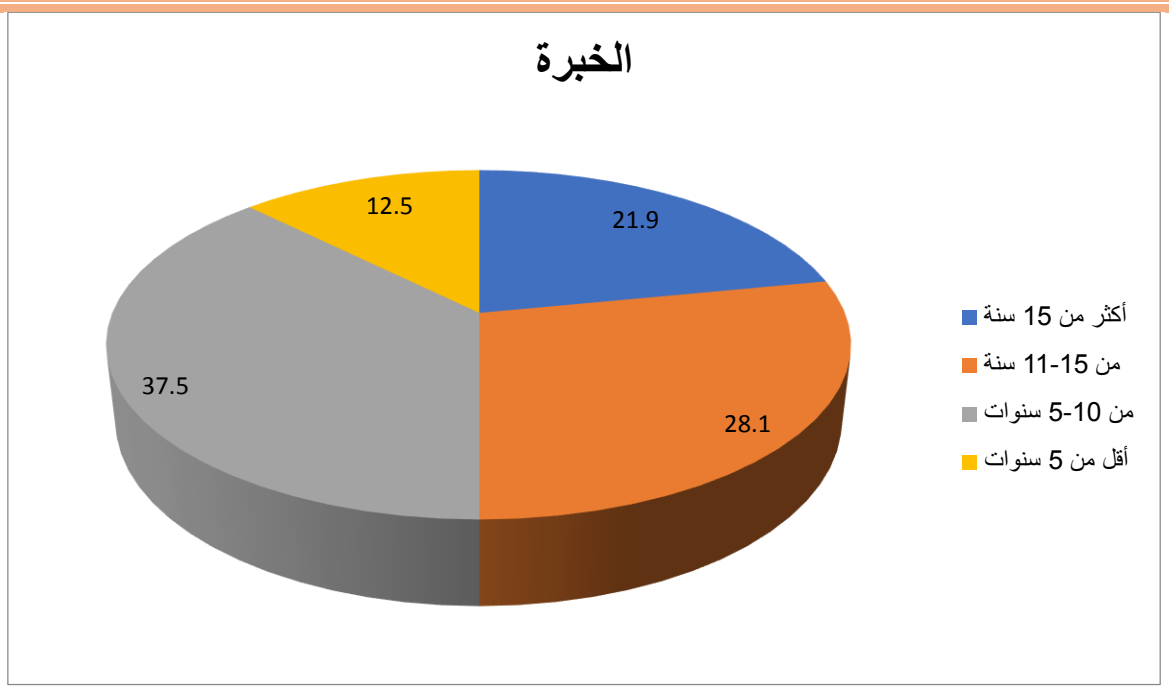

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Exel.

الشكل رقم (05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

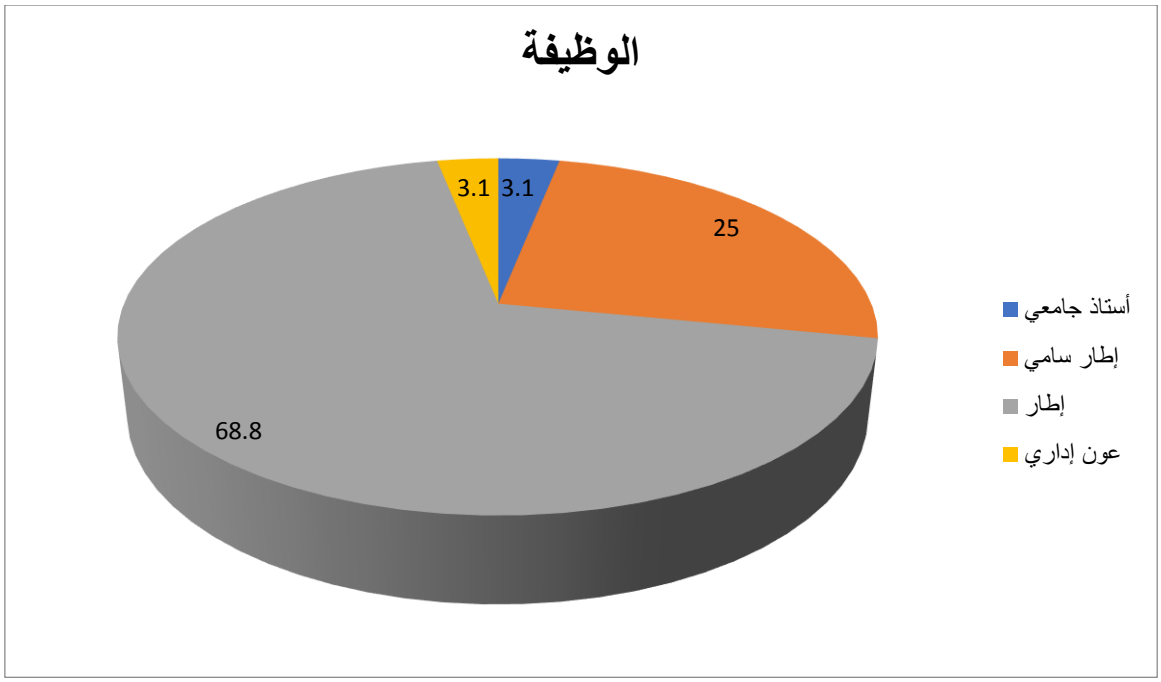

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Exel.

سادسا: متغيرات الدراسة

تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات هي كالآتي:

المتغير المستقل: وهو الرقابة الداخلية

المتغير التابع: وتتمثل في المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب مناقشة نتائج البحث وذلك بالإضافة على أسئلة الاستبانة ومناقشة فرضياتها:

أولا: المعالجة الإحصائية

قمنا باستخدام مجموعة من العمليات الإحصائية لدراسة صحة الفرضيات باستخدام برنامج الجزم الإحصائية للعلوم ....spss20 وذلك من خلال:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
- معامل ألفا كرونباخ (alpha cronbach)
- معامل الارتباط بيرسون pearson
- معادلة الانحدار الخطي البسيط
- مستوى المعنوية والمقدر ب(0.05)

بما أننا اعتمدنا في دراستنا على معامل ليكرت الخماسي (likert scale) فيمكن جدول درجات الموافقة تبعا لما يلي:

الجدول رقم (12): جدول درجات الموافقة

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	1.80-1.01	2.40-1.81	3.20-2.41	4.20-3.21	5-4.21
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- تحليل نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري

تتكون هذه الدراسة أربعة محاور رئيسية بفرضيات رئيسية ويتكون المحور الأول فرضيات فرعية سيتم التحقق من صحتها من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

المحور الأول: واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة

يتكون هذا المحور من 8عبارات

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات لواقع الرقابة الداخلية في المؤسسة.

العبارة	التكرارات والنسب	غير موفق بشدة	غير موفق	محايد	موافق	موفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 – يمارس موظفو مصلحة الرقابة الداخلية معا مهامهم بعيدا عن أية ضغوط.	ت	0	4	4	19	5	3.78	0.87
	%	0	12.5	12.5	59.4	15.6		
2- يكمن دور الرقابة الداخلية في المؤسسة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات عند تنفيذ نشاط المؤسسة قبل وبعد وقوعها حتى يمكن تجنبها.	ت	0	3	3	18	8	3.97	0.86
	%	0	9.4	9.4	56.3	25		
3- يتوفر البنك على نظام رقابة داخلي يقوم على الرقابة الداخلية، المحاسبة، الضبط الداخلي.	ت	0	2	16	18	6	3.88	0.79
	%	0	6.3	18.8	56.3	18.8		
4- يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات أساسية البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، النشاطات الرقابية، المعلومات والاتصالات، مراقبة ومتابعة النظام.	ت	0	0	4	20	8	4.13	0.60
	%	0	0	12.5	62.5	25		
5- يقوم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وبدراسة مقوماته لتحديد أهدافه ووضع إجراءات عامة وأخرى إدارية ومحاسبة للحصول على السير المحكم لمختلف عمليات وأنشطة المؤسسة.	ت	0	4	7	19	2	3.59	0.79
	%	0	12.5	21.9	59.4	6.3		
	ت	1	1	7	21	2	3.69	0.78

6- تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة ينمي القدرات الفردية وبذلك يرفع كفاءتهم.	%	3.1	3.1	21.9	65.6	6.3		
7- لا يكتفي إطلاع المراجع الخارجي على الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية كما هي محددة على الورق فقط، بل يجب أن يتأكد من أنه قد فهم النظام وأن النظام يطبق كما هو محدد له.	ت	0	6	5	20	1	3.50	0.84
	%	0	18.8	45.6	62.5	3.1		
8 - يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة.	ت	0	7	6	18	1	3.41	0.87
	%	0	21.9	18.8	56.3	3.1		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

التحليل:

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن إجابات الأفراد على هذا المحور تراوحت متوسطاتها الحسابية 3.41 و4.13 والتى تمثلها العبارتين الثامنة والرابعة على الترتيب، حيث تشير النتائج الى أن إجابات الأفراد على العبارة رقم ثمينة محصورة بين أغلب الأفراد أجابو بموافق 18 "من أصل 32 بنسبة 56.3% مع إنحراف معيارى قدره 0,87 مما يعني أن هناك تفاوت هامشي أيضا في إجابات أفراد العينية نحوهذه العبارة

تبين مما سيق بأن يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة حيث أشارة النتائج بأن المتوسط الحسابي لهذه العبارة كان مرتفع، كما أن يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات أساسية للبيئة الرقابية، تقييم المخاطر، النشاطات الرقابية، المعلومات والاتصالات، مراقبة ومتابعة النظام، حيث بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة مرتفع جدا .

نشير في هذا الصدد بأن جميع العبارات الباقية كانت متوسطاتها الحسابية تتراوح بين موافق ومحايد مثلما يوضحه الجدول(13) مما يدل على إدراك الموظفين على الأهمية البالغة لنظام الرقابة الداخلية.

المحور الثاني: المخاطر الائتمانية في المؤسسة

يتكون هذا المحور من 8عبارات

جدول رقم (14) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والتكرارات لواقع الداخلية في المؤسسة

العبارة	التكرارات والنسب	غير موفق بشدة	غير موفق	محايد	موافق	موفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 – تنشا المخاطر الانتمائية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الانتمائي أو توقيتات السداد.	ت	0	11	4	15	2	3.25	1.01
	%	0	34.4	12.5	46.9	6.3		
2- تخضع معاملات منح الائتمان إلى المعايير السليمة وإلى مقومات الجدارة الانتمائية للمفترض.	ت	0	3	5	18	6	3.84	0.84
	%	0	9.4	15.6	56.3	18.8		
3- تنجم المخاطر الانتمائية من عدة أسباب يمكن تلخيصها في المخاطر العامة والمخاطر المهنية.	ت	1	7	5	17	2	3.38	1.00
	%	3.1	21.9	15.6	53.1	6.3		
4- تجنب المخاطر الانتمائية يقوم البنك بإتباع معايير شخصية، العميل، القدرة، الاستدانة، رأس المال، الضمان، المناخ العام.	ت	0	2	9	15	6	3.78	0.82
	%	0	6.3	28.1	46.9	18.8		
5- يعتمد البنك أثناء قياس المخاطر الانتمائية على منهجي التصنيف الداخلي و المعياري.	ت	1	9	4	17	1	3.25	1.01
	%	3.1	28.1	12.5	53.1	3.1		
6- يقوم البنك بتقدير وتقييم الخطر بطريقتين طريقة النسب المالية وطريقة التنقيط.	ت	0	11	7	12	2	3.16	0.98
	%	0	34.4	21.9	37.5	6.3		
	ت	0	2	2	24	4	3.94	0.66

7- عادة ما يعتمد البنك على بيانات مالية شاملة لقياس مخاطر البنك.	%	0	6.3	6.3	75	12.5		
8 - تشترط السياسة الانتمائية المطبقة بالبنك الضمانات اللازمة للاقتراض لأنها تساعدها في تحقيق مخاطر الائتمان.	ت	0	1	8	16ن	7	3.91	0.77
	%	0	3.1	25	50	21.9		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

التحليل:

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الإجابات الأفراد على هذا المحور تراوحت متوسطاتهما الحسابية 3.16 و 3,94والتي تمثلها العبارتين السادسة والسابعة على الترتيب، حيث تشير النتائج إلى أن إجابات الأفراد على العبارة رقم ستة محصورة بين أغلب الأفراد أجابو "بموافق" 12 من أصل 32 بنسبة 37.5% مع انحراف معياري قدره 1.01 مما يعني أن هناك تفاوت هامشي أيضا في إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارة.

تبين مما سبق بأن يقوم البنك بتقدير وتقييم الخطر بطريقتين، طريقة النسب المالية وطريقة التنقيط حيث أشارة النتائج بأن المتوسط الحسابي لهذه العبارة كان مرتفع، كما ان عادة مايعتمد البنك على بيانات مالية شاملة لقياس مخاطر البنك، حيث بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذه العبارات الباقية كان مرتفعا جدا

نشير في هذا الصدد بان جميع العبارات الباقية كانت متوسطاتها الحسابية تتراوح بين مواقف وغير موافق مثلما يوضحه الجدول مما يدل على إدراك الموظفين على الأهمية البالغة لإجراءات المتعارف عليها للحد من المخاطر الائتمانية.

المحور الثالث: دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية

يتكون هذا المحور من 7 عبارات.

الجدول رقم (15) يمثل متوسط الحسابي الانحراف المعياري والتكرارات لدورة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية.

العبارة	التكرارات والنسب	غير موفق بشدة	غير موفق	محايد	موافق	موفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	1	5	2	24	0	3.53	0.87

1 – يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف الائتمان.	%	3.1	15.6	6.3	75	0		
2- توفر تقارير الرقابة الداخلية الدورية المعلومة الكافية عن مواجهة التقنيات المستخدمة لقياس المخاطر.	ت	0	4	5	21	2	3.66	0.78
	%	0	12.5	15.6	65.6	6.3		
3- الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر تضمن التحسين الدائم لتركيبة ونوعية المحفظة الإنتمائية.	ت	0	4	4	21	3	3.72	0.81
	%	0	12.5	12.5	65.6	9.4		
4- عدم وجود ضوابط رقابية فعالة على الائتمان يصعب مهمة متابعة التسهيلات الممنوحة وتدارك مخاطر الائتمان في مراحل مبكرة للتخفيف من آثارها.	ت	1	0	10	15	6	3.78	0.87
	%	3.1	0	31.3	46.9	18.9		
5- تتأكد الرقابة الداخلية في البنك من سلامة القرار الائتماني وفقا لشروط السياسة الانتمائية للبنك.	ت	0	6	6	15	5	3.59	0.97
	%	0	18.8	18.8	46.9	15.6		
6- لدعم جودة الرقابة على إدارة المخاطر يجب أن يتم فحص تقارير الرقابة من قبل المدقق الداخلي.	ت	1	1	5	16	9	3.97	0.93
	%	3.1	3.1	15.6	50	28.1		
7- تعمل الرقابة الداخلية عل تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نشاط الشركة مع التأثير سلبا على النشاط وتحقيق الأهداف.	ت	0	3	4	17	8	3.94	0.87
	%	0	9.4	12.5	53.1	25		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

التحليل

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن إجابات الأفراد هذا المحور تتراوح متوسطاتها الحسابية بين 3.53 و3.97 حيث أقل متوسط كان للعبارة الأولى وأعلى متوسط حسابي كان للعبارة السادسة، إذ تشير النتائج الى أن إجابات الأفراد على العبارة الأولى كانت أغلبها ب موافق 24 فرد من أصل 32 بنسبة 75% مع انحراف معياري قدره 0.87 مايعني أن هناك تفاوت هامشي في إجابات أفراد العينة، في حين أن العبارة السادسة تشير الى أن أغلبية الأفراد أجابوا ب مواقف 16 فرد من أصل 32 بنسبة 50% مع إنحراف معياري0.93 ما يعني تفاوت هامشي في إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارة .

تبين مما سبق بأن يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف الائتمان، حيث أشارت النتائج بأن المتوسط الحسابي لهذه العبارة كان مرتفع، كما أن لدعم وجود الرقابة على إدارة المخاطر يجب أن يتم وفحص تقارير الرقابة من قبل المدقق الداخلي، حيث بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة مرتفع جدا.

نشير في هذا الصدد بأن جميع العبارات الباقية كانت متوسطات الحسابية تتراوح بين موافق ومحايد مثلما يوضحه الجدول(15)

مما يدل على الإدراك العال للموظفين بالمؤسسة لدور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية.

المطلب الثالث: التأكد من صحة الفرضيات

يتم التأكد من قبول الفرضيات أو رفضها والتي تتعلق بتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بالاعتماد على مستوى الدلالة حيث كلما كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمد والمقدر ب0.05 فاننا نؤكد صحة الفرضية، التي تنص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع عند مستوى معنوية 0.05

فرضية الدراسة :

H0=لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية عند مستوى معنوية0.05=a

H1= يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في الحدمن المخاطر الائتمانية عند مستوى معنوية

الجدول رقم (16): يمثل نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل المتغير المستقل B	الجزء الثابت A	معامل Beta	اختبار (T) للنموذج		المتغير التابع
						قيمة (t)	مستوى المعنوية	

الوقاية الداخلية في المؤسسة	0.39	0.63	0.77	0.63	0.632	4.46	0.000	المخاطر الائتمانية في المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

Y=0.63+0.77X

يبن الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط بلغت 0.39 كما بلغ معامل التحديد 0.63 مما يعني أن63% من الزيادة في الحد من المخاطر الإئتمان تعود الى تفعيل دور الرقابة الداخلية في المؤسسة، وبما أن مستوى الدلالة يساوي إلى الصفر هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلا وجود دلالة إحصائية التفعيل دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط لدور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية بالمؤسسة قيد الدراسة عند مستوى معنوية a=0.05

y=0,63 +0,77X

حيث x= هي الرقابة الداخلية والمخاطر الائتمانية

y= المخاطر الائتمانية:

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل التطبيقي حيث تم تقديم عام المؤسسة القرض الشعبي الجزائري بالعطاف، ثم الدراسة التحليلية عن طريق الإستبيان لاستخدام الرقابة الداخلية والمخاطر الإئتمانية.

كما تم التركيز في الفصل على العلاقة بين متغيري الرقابة الداخلية المخاطر الإئتمانية في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري بالعطاف نظرا لما يتركانه من تحسين دائم لتركيبة ونوعية المحفظة الإئتمانية.

من خلال معاينتنا للمؤسسة عن طريق الإستبيان الذي شمل معظم العمال ومن خلال التحليل لإجابتهم حول العبارات المطروحة في الاستمارة لاحظنا أن الرقابة الداخلية في المؤسسة ترتقي نوعا ما الى المستوى المطلوب، كما أن هناك اهتمام بمجال تطوير الكفاءات وتحديد نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات وذلك بتقييمها وشكل مدخل هام لتحديد طبيعة وخطة التحقيق لأهداف المؤسسات.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في (دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية) ، حيث حاولنا معرفة مساهمة وفعالية نضام الرقابة الداخلية والدور الذي يؤده في الحد من المخاطر الإئتمانية، فنظام الرقابة الداخلية هو الذي يعمل على وضع الإجراءات والخطط التي تساهم في تحقيق الأهداف التي تصد إليها الإدارة فدراسة وتقييم الرقابة الداخلية يعبر عن الأمور المهمة ،حيث على أساسه يتم تمديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة ،إذ تواجهها في مخاطر عديدة قد تقف حاجز في سبيل تطبيق أهدافها، فنجدها تلجأ إلى الرقابة الداخلية وتطبيق إجراءاتها وكما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية في مختلف دول العالم، كما تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسات في مواجهة المخاطر او الحد منها، وتحول دور التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة آلة تقييم المخاطر، ففي ظل وجود قسم التدقيق الداخلي يمتاز بالكفاءة والفعالية ،أصبح يشكل نضام حماية للمؤسسات من مختلف المخاطر التي يمكن ان تواجهها ،كما يقلل من احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن، ومن بينها المخاطر الإئتمانية التي لا يقل أثرها عن باقي المخاطر الأخرى، وإن الحد والسيطرة على هذه المخاطر أصبح أمرا أساسيا، إذ ارتفعت تلك المخاطر نتيجة المشاكل التي حدثت مؤخرا في المؤسسات وذلك بسبب عدم كفاية او فشل الأفراد والتنظيم والعمليات الداخلية او نتيجة الأحداث الداخلية .

اختبار صحة الفرضيات:

بعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيق ثم التواصل إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات الموضوعة مسبقا:

اختبار الفرضيات الأولى:

الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها المؤسسات للحماية من المخاطر قصد تحقيق الأهداف.

بناءا على الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى ان أهمية الرقابة الداخلية هي التي تساعد على تحسين الاداء وتقييم المخاطر والاستجابة لها وتعامل معها من أجل تحقيق أهدافها، ومنه فالفرضية صحيحة.

إختبار الفرضية الثانية:

المخاطر الإئتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدود ما ينتج عنها خسارة مالية

نباء على الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن المخاطر الإنتمائية تنشأ بسبب لوجود البنك إلى تقديم القروض أو الانتماءات للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على إسترجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد المبلغ وفوائده في تاريخ الاستحقاق الموجود، وهذه الفرضية صحيحة.

إختبار الفرضية الثالثة:

تساهم وضيفة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الانتمائية في القرض الشعبي الجزائري بالعطاف.

بناءا على الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن الرقابة الداخلية تعمل على وضع الإجراءات والخطط التي تساهم في الحد من المخاطر الإنتمائية في القرض الشعبي الجزائري ومنه الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد ممن المخاطر الإنتمائية:

– يوجد تأثير مباشر لقيام المراقب الداخلي بمراجعة انظمة الرقابة الداخلية وذلك من أجل تقييم المخاطر الانتمائية ولوحظ ان المراقبين الداخليين ملتزمون بمراجعة نظام الرقابة الداخلية لتقييم الاجراءات النقابية؛

– يوجد تأثير إيجابي لكفائة المراقب الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر الائتمانية وذلك من أجل الحد منها كما أنه يتوجب على المراقب الداخلي في المؤسسة ان يتمتع بالاستقلالية وذلك لتحسين الأداء والتقييم الجيد للمخاطر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

- محمد سمير عبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات، الدار الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد السيد سوايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الاطار النظري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عطا الله سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009.
- عبد الله خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
- فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- حمزة محمود الزيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.
- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
- محمد قطر، تحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003.
- محمد كمال الحمزاوي، الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

المذكرات:

- مرابطي نورة، بادحان سليمة وآخرون، واقع تطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2014-2015.

- عمارة عبد الرؤوف، دور المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن الزيبان، بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
- العيشي اشراق، أهمية الرقابة الداخلية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
- عبد الرحمان أيمن، الرقابة المصرفية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- تهامي محمود محمد الزعباني، تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- حمزة طيبي، البنوك التجايرية الجزائرية وتحديات إتفاقية بازل2، دراسة حالة القرض الشعبي الجزاري، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2006-2007.
- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف المعايير بازل2، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال 1428هـ، 2007م.

المجلات:

- لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد الثاني، جامعة تشرين، سوريا، 2006.

➢ **المراجع الأجنبية:**

• Pascal Dumontier, Denis Dupré, Pilotage Bancañes les normes MAS et réglementation Bale 2, revue banqué edition, Paris, 2001

• Vue d'ensemble du nouvel accord de Bale sur les points propre. CBCB.BRI. avril 2003.

قائمة الملاحق

ألفا كرونباخ:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.756	3

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
M1	7.3125	1.577	.575	.689
M2	7.3281	1.123	.706	.523
M3	7.1719	1.607	.500	.764

المحور الأول:

Statistiques

		س2م1	س2م2	س2م3	س2م4	س2م5	س2م6	س2م7	س2م8
N	Valide	32	32	32	32	32	32	32	32
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3.78	3.97	3.88	4.13	3.59	3.69	3.50	3.41
Ecart type		.870	.861	.793	.609	.798	.780	.842	.875

س2م1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	12.5	12.5	12.5
	محايد	4	12.5	12.5	25.0
	موافق	19	59.4	59.4	84.4
	بشدة موافق	5	15.6	15.6	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

2س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	9.4	9.4	9.4
	محايد	3	9.4	9.4	18.8
	موافق	18	56.3	56.3	75.0
	بشدة موافق	8	25.0	25.0	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

3س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	6.3	6.3	6.3
	محايد	6	18.8	18.8	25.0
	موافق	18	56.3	56.3	81.3
	بشدة موافق	6	18.8	18.8	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

4س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	12.5	12.5	12.5
	موافق	20	62.5	62.5	75.0
	بشدة موافق	8	25.0	25.0	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

5س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	12.5	12.5	12.5
	محايد	7	21.9	21.9	34.4
	موافق	19	59.4	59.4	93.8
	بشدة موافق	2	6.3	6.3	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

6س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3.1	3.1	3.1
	موافق غير	1	3.1	3.1	6.3
	محايد	7	21.9	21.9	28.1
	موافق	21	65.6	65.6	93.8
	بشدة موافق	2	6.3	6.3	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

7س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	6	18.8	18.8	18.8
	محايد	5	15.6	15.6	34.4
	موافق	20	62.5	62.5	96.9
	بشدة موافق	1	3.1	3.1	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

8س2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	7	21.9	21.9	21.9
	محايد	6	18.8	18.8	40.6
	موافق	18	56.3	56.3	96.9
	بشدة موافق	1	3.1	3.1	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

المحور الثاني:

Statistiques

		1س3م	2س3م	3س3م	4س3م	5س3م	6س3م	7س3م	8س3م
N	Valide	32	32	32	32	32	32	32	32
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0

Moyenne	3.25	3.84	3.38	3.78	3.25	3.16	3.94	3.91
Ecart type	1.016	.847	1.008	.832	1.016	.987	.669	.777

4س3م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	6.3	6.3	6.3
	محايد	9	28.1	28.1	34.4
	موافق	15	46.9	46.9	81.3
	بشدة موافق	6	18.8	18.8	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

5س3م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3.1	3.1	3.1
	موافق غير	9	28.1	28.1	31.3
	محايد	4	12.5	12.5	43.8
	موافق	17	53.1	53.1	96.9
	بشدة موافق	1	3.1	3.1	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

6س3م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	11	34.4	34.4	34.4
	محايد	7	21.9	21.9	56.3
	موافق	12	37.5	37.5	93.8
	بشدة موافق	2	6.3	6.3	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

7س3م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	6.3	6.3	6.3
	محايد	2	6.3	6.3	12.5
	موافق	24	75.0	75.0	87.5
	بشدة موافق	4	12.5	12.5	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

8س3م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	3.1	3.1	3.1
	محايد	8	25.0	25.0	28.1
	موافق	16	50.0	50.0	78.1
	بشدة موافق	7	21.9	21.9	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

المحور الثالث:

Statistiques

		1س4م	2س4م	3س4م	4س4م	5س4م	6س4م	7س4م
N	Valide	32	32	32	32	32	32	32
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3.53	3.66	3.72	3.78	3.59	3.97	3.94
Ecart type		.879	.787	.813	.870	.979	.933	.878

1س4م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3.1	3.1	3.1
	موافق غير	5	15.6	15.6	18.8
	محايد	2	6.3	6.3	25.0
	موافق	24	75.0	75.0	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

س4م2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	12.5	12.5	12.5
	محايد	5	15.6	15.6	28.1
	موافق	21	65.6	65.6	93.8
	بشدة موافق	2	6.3	6.3	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

س4م3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	12.5	12.5	12.5
	محايد	4	12.5	12.5	25.0
	موافق	21	65.6	65.6	90.6
	بشدة موافق	3	9.4	9.4	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

س4م4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3.1	3.1	3.1
	محايد	10	31.3	31.3	34.4
	موافق	15	46.9	46.9	81.3
	بشدة موافق	6	18.8	18.8	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

س4م5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	6	18.8	18.8	18.8
	محايد	6	18.8	18.8	37.5
	موافق	15	46.9	46.9	84.4
	بشدة موافق	5	15.6	15.6	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

6س4م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	3.1	3.1	3.1
	موافق غير	1	3.1	3.1	6.3
	محايد	5	15.6	15.6	21.9
	موافق	16	50.0	50.0	71.9
	بشدة موافق	9	28.1	28.1	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

7س4م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	9.4	9.4	9.4
	محايد	4	12.5	12.5	21.9
	موافق	17	53.1	53.1	75.0
	بشدة موافق	8	25.0	25.0	100.0
	Total	32	100.0	100.0	

ANOVA

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M1	Intergroupes	2.343	3	.781	2.215	.109
	Intragroupes	9.875	28	.353		
	Total	12.219	31			
M2	Intergroupes	.859	3	.286	.453	.717
	Intragroupes	17.696	28	.632		
	Total	18.555	31			
M3	Intergroupes	1.860	3	.620	1.492	.238
	Intragroupes	11.632	28	.415		
	Total	13.492	31			

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M1	Intergroupes	.067	1	.067	.165	.687
	Intragroupes	12.152	30	.405		
	Total	12.219	31			
M2	Intergroupes	.614	1	.614	1.027	.319
	Intragroupes	17.941	30	.598		
	Total	18.555	31			
M3	Intergroupes	1.118	1	1.118	2.711	.110
	Intragroupes	12.374	30	.412		
	Total	13.492	31			

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M1	Intergroupes	2.651	3	.884	2.586	.073
	Intragroupes	9.567	28	.342		
	Total	12.219	31			
M2	Intergroupes	2.725	3	.908	1.607	.210
	Intragroupes	15.829	28	.565		
	Total	18.555	31			
M3	Intergroupes	3.350	3	1.117	3.083	.043
	Intragroupes	10.142	28	.362		
	Total	13.492	31			

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M1	Intergroupes	.526	3	.175	.420	.740
	Intragroupes	11.693	28	.418		
	Total	12.219	31			
M2	Intergroupes	.370	3	.123	.190	.902
	Intragroupes	18.185	28	.649		
	Total	18.555	31			
M3	Intergroupes	.663	3	.221	.482	.697
	Intragroupes	12.830	28	.458		
	Total	13.492	31			

قائمة الملاحق

معامل الارتباط بيرسون:

Corrélations

		M1	M2	M3
M1	Corrélation de Pearson	1	.632**	.354*
	Sig. (bilatérale)		.000	.047
	N	32	32	32
M2	Corrélation de Pearson	.632**	1	.532**
	Sig. (bilatérale)	.000		.002
	N	32	32	32
M3	Corrélation de Pearson	.354*	.532**	1
	Sig. (bilatérale)	.047	.002	
	N	32	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الانحدار الخطي:

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	M1[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : M2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.632[a]	.399	.379	.60949

a. Prédicteurs : (Constante), M1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7.411	1	7.411	19.949	.000[b]
	Résidus	11.144	30	.371		

	Total	18.555	31			

a. Variable dépendante : M2

b. Prédicteurs : (Constante), M1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.779	.636		1.226	.230
	M1	.779	.174	.632	4.466	.000

a. Variable dépendante : M2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

*إستبانة موجهة إلى موظفين القرض الشعبي الجزائري

الطالبتين : مداور نسرين – كوري نسرين

الهاتف : 06.74.55.97.60 - 06.59.39.10.08

البريد الإلكتروني :kourinessrine@gmail.com-nesrinemedaouar10@gmail.com

إلى السيد (ة) الكريم (ة) :

تحية طيبة وبعد :

تندرج هذه الإستبانة ضمن متطلبات تحضير مذكرة تخرج ماستر بعنوان "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية " حيث تهدف هذه الدراسة إلى دور نظام الرقابة الداخلية المؤسسية في الحد من المخاطر الإئتمانية في المؤسسة .

يشرفنا أن نضع هذه الإستبانة بين أيديكم حيث أن حرصكم على تقديم الإجابة الكافية بدقة و موضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الوصول إلى نتائج و اقتراحات أكثر دقة .

لذا نلتمس منكم الإجابة على جميع فقرات هذه الإستبانة بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة ، علماً أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة و لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

تقبلوا منا أسمى عبارات الإحترام و التقدير

شاكرين لكم مسبقاً حسن تعاونكم معنا

قائمة الملاحق

المحور الأول : الجانب الديمغرافي للعينة :

السن : (20 -29) ☐ (30-39) ☐ (40-49) ☐ أكثر من 50 سنة ☐

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المستوى : ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

الخبرة : أقل من 05 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 سنة إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الوظيفة : عون إداري ☐ إطار ☐ إطار سامي ☐ أستاذ جامعي ☐

المحور الثاني : واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1 يمارس موظفو مصلحة الرقابة الداخلية معاً مهامهم بعيداً عن أية ضغوط .					
2 يكمن دور الرقابة الداخلية في المؤسسة في اكتشاف الأخطاء و الإنحرافات عند تنفيذ نشاط					

المؤسسة قبل و بعد وقوعها حتى يمكن تجنبها .					
3 يتوفر البنك على نظام رقابة داخلي يقوم على الرقابة الداخلية ، المحاسبة ، الضبط الداخلي .					
4 يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات أساسية البيئة الرقابية ،تقييم المخاطر النشاطات الرقابية ، المعلومات و الاتصالات ، مراقبة و متابعة النظام					
5 يقوم الموقف الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية و بدراسة مقوماته لتحديد أهدافه ووضع إجراءات عامة و أخرى إدارية و محاسبة للحصول على السير المحكم لمختلف عمليات و أنشطة المؤسسة.					
6 تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم و الرقابة ينمي القدرات الفردية و بذلك يرفع كفاءتهم .					
7 لا يكتفي إطلاع المراجع الخارجي على الإجراءات و الظوابط للرقابة الداخلية كما هي محددة على الورق فقط ، بل يجب أن يتأكد من أنه قد فهم النظام و أن النظام يطبق كما هو محدد له					
8 يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة					

المحور الثالث : المخاطر الإئتمانية في المؤسسة

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1 تنشأ المخاطر الإئتمانية عن خلل في العملية الإئتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الإئتمائي أو في توقيتات السداد.					
2 تخضع معاملات منح الإئتمان إلى المعايير السليمة و إلى المقومات الجدارة الإئتمانية للمفترض .					
3 تنجم المخاطر الإئتمانية عن عدة أسباب يمكن تلخيصها في المخاطر العامة و المخاطر المهنية .					

4 تجنباً للمخاطر الإئتمانية يقوم البنك باتباع معايير شخصية ،العميل ،القدرة ،الإستدانة، رأس المال ، الضمان ، المناخ العام .					
5 يعتمد البنك أثناء قياس المخاطر الإئتمانية على منهجي التصنيف الداخلي و المعياري					
6 يقوم البنك بتقديرو تقييم الخطربطريقتين طريقة النسب المالية و طريقة التنقيط .					
7 عادة مايعتمد البنك على بيانات مالية شاملة لقياس مخاطر البنك .					
8 تشترط السياسة الإئتمانية المطبقة بالبنك الضمانات اللازمة للإقتراض لأنها تساعدها في تحقيق مخاطر الإئتمان .					

المحور الرابع : دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر الإئتمانية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1 يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف الإئتمان .					
2 توفر تقارير الرقابة الداخلية الدورية المعلومة الكافية عن مواجهة التقنيات المستخدمة لقياس المخاطر.					
3 الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر تضمن التحسين الدائم لتركيبة و نوعية المحفظة الإئتمانية .					
4 عدم وجود ضوابط رقابية فعالة على الإئتمان يصعب مهمة متابعة التسهيلات الممنوحة و تدارك مخاطر الإئتمان في مراحل مبكرة للتخفيف من آثارها .					
5 تتأكد الرقابة الداخلية في البنك من سلامة القرار الإئتماني وفقاً لشروط السياسة الإئتمانية للبنك .					
6 لدعم جودة الرقابة على إدارة المخاطر يجب أن يتم فحص تقارير الرقابة من قبل المدقق الداخلي					
7 تعمل الرقابة الداخلية على تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نشاط الشركة مع التأثير سلباً على النشاط و تحقيق الأهداف .					